جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علوم الإعلام والاتصال

ظاهرة عزوف الشباب الجزائري عن المشاركة في الانتخابات

شباب مدينة المسيلة نموذجا

مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس LMD في علوم الإعلام والاتصال

تخصص: اتصال وعلاقات عامة

إعداد الطلبة:

هجولي خديجة

معوش عبد الحق

مرزوق فارس

إشراف الأستاذ:

ربيع رضوان

السنة الجامعية: 2019-2020

الشكر والتقدير

أحمد الله عز وجل بداية على منه وكرمه وأشكره على توفيقه لإتمام هذا

العمل

وإنجازه على هذا الوجه

وأتقدم بخالص الشكر والامتنان للأستاذ الفاضل ربيع رضوان، على توجيهاته ونصائحه الثمينة وعلى وسعة أفقه .

والشكر لكل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة بكلمة، بفكرة، بمرجع .

الإهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية،

أتقدم بإهداء عملي

المتواضع إلى :

من أحسن إلي أبي العزيز .

وإلى من أنارت في قلبي حب العلم أمي العزيزة .

وإلى أخوتي وإلى كل الأصدقاء كبيرهم وصغيرهم .

وإلى كل من قدم إلي المساعدة سواء من قريب أو من بعيد .

مقدمة

مقدمة :

تعتبر المشاركة السياسية من المواضيع الأساسية في مجال العلوم السياسية، فقد حظي الموضوع باهتمام كبير على مستويين النظري والتطبيقي، لما لها من أثر في إرساء البناء المؤسسي للدولة .كما تعتبر إحدى دعامات المواطنة عن طريق دعم مساهمة المواطنين في المشاركة السياسة والخيارات السياسية العامة، ومن أهم وأوسع أشكال المشاركة السياسية التصويت أو الانتخاب، الذي له أهمية بالغة في تثبيت وترسيخ العملية الديمقراطية وتقاليدها.

غير أن شعور الفرد بالإقصاء والتهميش وعدم مشاركته في إبداء رأيه في قضاياه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تجعله لا يبالي بالحياة السياسية نظرا لقناعته بعدم جدوى رأيه وعدم قدرته على التأثير في السياسات، وهو ما يطلق عليه اصطلاحا بالاغتراب السياسي أو العزوف عن الانتخابات، هذه الظاهرة التي أصبحت تشهد اتساعا خاصة في الأنظمة السياسية التي تشهد انغلاقا في عملية صنع القرارات.

وعلى اعتبار أن العملية الانتخابية حلقة أساسية يعد المواطن ضمنها، إلا أنها أصبحت تشهد نسبة عزوف من قبل المواطنين، وهذا العزوف راجع لعدة أسباب، سوسيواقتصادية وسياسية.من منطلق أن العزوف الانتخابي هو متغير تفسيري لظاهرة الاغتراب السياسي.

فقد شهدت الجزائر عدة انتخابات رئاسية ومحلية وتشريعية ومجموعة من الاستفتاءات، إلا أنها عرفت في الانتخابات الدورية الأخيرة، تراجعا في نسبة الإقبال عليها من طرف المواطنين، حيث أصبح الرهان أمام صانع القرار السياسي، والأحزاب السياسية المشاركة قبل العملية الانتخابية و نزاهتها وحريتها رهان على نسبة المشاركة فيها.

حيث تعرف الجزائر ظاهرة خطيرة وهي الشعور بالاغتراب السياسي لدى المواطن خاصة في الآونة الأخيرة، و من الآثار الرئيسية المترتبة عنها العزوف الانتخابي، والذي من خلاله سنحاول تسليط الضوء على الموضوع في دراستنا الحالية قصد الإلمام بكل جوانبه

الفصل الأول:

الإطار المنهجي

1-الإشكالية :

تعتبر مرحلة الشباب من أخصب مراحل العمر، وهي مرحلة العطاء وهم الثروة الثمينة التي لا تعوض، وهم تاج وعز الأوطان بصلاحهم تنهض البلدان، والشباب في أي مجتمع من المجتمعات، يشكلون العنصر الحيوي في جميع ميادين العمل الإنساني والاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي، وهم المحرك الرئيس الفعال لأي إصلاح أو تغيير في المجتمعات ودوماً يشكلون الرقم الأصعب في أي ثورة إصلاحية، وأداة فعالة مهمة من أدوات التطور الحضاري للمجتمع، وهم همزة الوصل بين الماضي والمستقبل وهم الحاضر الذي يصنع المستقبل .من هذا المنطلق تكون هنالك دعوات كثيرة نحو الاهتمام بهذه الفئة، ودمجها في الحياة الاجتماعية بتفرعاتها المختلفة، ودفعهم نحو المزيد من الاهتمام بالقضايا المجتمعية العامة، بما فيها تلك التي تمت إلى السياسية وما يتعلق بها من أحداث مختلفة، فمن المناقشات السياسية العامة، في الفضاءات العمومية والعائلية، التي تبرز إبان الأزمات السياسة أو أوقات الفترات الانتخابية، كشكل من أشكال الاهتمام بالعمل السياسي، إلى تكوين معارف حول الممارسات السياسية والشخصيات المؤثرة، إلى العنصر المؤثر في العمل السياسي وهو المشاركة في الحملات الانتخابية من خلال أوجهها المختلفة، سواء أكان ذلك عن طريق الدعم ومساعدة المرشحين أو بالمشاركة بالتصويت وتقديم الشكاوى والاشتراك في الأحزاب والمنظمات.

غير أننا وفي كثير من الأحيان نجد أن العلاقة بين الشباب والمشاركة السياسية في العديد من البلدان تتسم بالنفور والتوتر. حيث تبرز تلك الفجوة الواسعة التي تحول دون اندماج الشباب في العمل السياسي بوجه عام، عبر القطيعة الحزبية من جهة والعزوف أحيانا والقطيعة الانتخابية أحيانا أخرى.

من هنا جاءت إشكالية بحثنا كما يلي:

ما هي الأسباب الكامنة وراء عزوف شباب مدينة المسيلة عن المشاركة في الانتخابات؟

2- تساؤلات الدراسة :

- ما مدى إلمام شباب مدينة المسيلة بدورهم في الحياة السياسية بوجه عام والفعل الانتخابي بوجه خاص؟
- ما هي الأسباب الكامنة وراء عزوف شباب مدينة المسيلة عن المشاركة في العملية الانتخابية ؟
- ما هي التصورات المستقبلية لشباب مدينة المسيلة للمشاركة في الحياة السياسية ومنها المشاركة في الانتخابات؟

3- أهداف الدراسة:

تنطلق الدراسة من خلفية تأثير الشباب في الحياة السياسية، باعتبارهم من أهم الفئات العمرية تواجدا وتأثيرا ومن ثمة يكون مساهمتهم في الحياة السياسية من خلال المشاركة في الانتخابات باعتبارها أهم مظاهر الممارسة السياسية، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نوردها على النحو الآتي:

- إبراز دور الشباب كعنصر فاعل قادر على التأثير بشكل كبير في الحياة السياسية.
- الوقوف على إدراكات الشباب لحجمهم الحقيقي في المجتمع وحجم إدراكهم لحقوقهم السياسية المغيبة.
- الوقوف على واقع المشاركة الفعلية للشباب في المجال سياسي والانتخابي.
- الوقوف على الأسباب التي تثبط من مشاركتهم في العمل السياسي والعزوف عن المشاركة في العمليات الانتخابية.

4- أهميـــــة الدراسة:

- الاهتمام بقضية هامة جداً تخص المجتمع وكشف الغموض ومعرفة الأسباب التي أدت إلى هذه الظاهرة.
- الانتخاب لم يتم الاعتراف بـه كوسيلة من وسائل المشاركة السياسية بصورة آنية وتلقائية من قبل مختلف دول العالم، بل على العكس من ذلك فقد تم الاعتراف به وتأكيده كحق يمارسه أفراد الشعب من أجل تعيين من يشاؤون لتمثيلهم والتعبير عن إرادتهم في مختلف مراكز صنع القرار نتيجة لصراعات طويلة ومريرة وعنيفة بين الشعب والسلطة.
- محاولة الإجابة عن سؤال يطرحه العام والخاص: "لماذا أصبح الشباب الجزائري يبتعدون ولا يذهبون إلى التصويت في الانتخابات بينما كانت هذه الانتخابات في السابق تعرف نسبة مشاركة عالية" ؟ أو بطريقة أخرى : "ماهي أسباب انتشار ظاهرة عزوف و زهود الشباب الجزائري عن المشـــاركة في الانتخابات" ؟

5- أسباب اختيار الموضوع:

تتعدد الأسباب التي تقف وراء اختيار الموضوع والتي **تتعدد بين الذاتية والموضوعية، فأما الذاتية منها** فتتعلق بكوننا ننتمي إلى فئة الشباب الطامح إلى المشاركة في إحداث التغيير المجتمعي عبر المشاركة الواسعة في الأنشطة العامة، غير أنه يصطدم بفضاء لا يسمح له بالاندماج، ونخص بالكر المجال السياسي، نتيجة ظروف معينة ما يفع بنا كفئة واسعة في المجتمع إلى العزوف عن كل الأنشطة التي تمت إلى الحياة السياسية بصلة ومن بينها العمليات الانتخابية.

أما **الأسباب الموضوعية**، فتنبع من أهمية الموضوع كون مشاركة الشباب في الحياة السياسية بوجع عام والمشاركة في الانتخابات، بوجه خاص تحتاج إلى تغيير جذري، من ناحية إعادة التفكير في البحث في مختلف الأسباب والدوافع التي تحول دون مشاركتهم الفعالة في تغيير وجه الحياة السياسية.

ومن جانب آخر ومن بين **الأسباب الموضوعية** الأخرى الكامنة وراء اختيار الموضوع، هو الحاجة الماسة إلى التنشئة السياسية للشباب حتى يستطيعون الاندماج بشكل فعلي وواقعي في الحياة السياسية، ومنها خلق ما يسمى بالنضج الانتخابي، الذي يحول دون فعل العزوف الانتخابي الذي نشاهده في كل استحقاق سياسي في كل ربوع الوطن.

6- حدود الدراسة

تمثل حدود البحث النواحي التي لم يحددها الباحث في عنوان البحث تحديدا دقيقا (وتحتاج إلي تحديد إجرائي كونها يستند البحث عليها وفى إطارها يعمل، ومن الحدود التي تحدد مجالات ي دراستنا هذه نجد:

6-1-الحدود الموضوعية: وهى تمثل حدود حركة الباحث في المجال الاصطلاحي والعلمي للبحث، حيث وقع اختيارنا على موضوع الشباب وعلاقته بالحياة السياسية ومن ثم تحديد مجال موضوعي متمثل في الانتخابات كأحد أنشطة المشاركة السياسية.

6-2- **الحدود المكانية**، ويتعلق بالحيز أو المحيط الجغرافي الذي يطبق فيه البحث. حيث تكون الدراسة في حدود مدينة المسيلة.

6-3- الحدود البشرية: وهى الفئة التي سيجرى عليها تطبيق أدوات البحث، وهنا يتعلق البحث بمجموع الشباب القاطن بمدينة المسيلة، الذين سيبدون آراءهم حول المشاركة في الحياة السياسية والعمليات الانتخابية.

6-7- الحدود الزمنية: وهى الفترة التي سيطبق فيها البحث، حيث سيطبق هذا البحث في السنة الدراسية 2019- 2020 .

7- نوع الدراسة ومنهجها :

تنتمي الدراسة إلى حقل الدراسات الوصفية. وهي التي تستخدم لأغراض الوصف المجرد للظاهرة وتحاول تحليلها وتفسيرها من اجل تصحيح هذا الواقع ،وهي الطريقة التي تمكن الباحث من التعرف على الظاهرة المدروسة من حيث العوامل المكونة لها والعلاقة السائدة فيها كما هي في الحيز الواقعي ضمن ظروفها الطبيعية من خلال جمع المعلومات والبيانات المحققة لذلك. (**سلاطنية ،2009 ،ص25**)

حيث تتعلق دراستنا هذه بتسليط الضوء على أحد الظواهر الاجتماعية، التي أصبحت تلفت الانتباه، وهي العزوف الانتخابي والسياسي لدى الشاب، ما يستدعي محاولة وصف هذه الظاهرة وتحليلها وتقيم التفسيرات المناسبة لها عبر تخير الأدوات المنهجية القادرة على الإلمام بها.

وحتى يقوم الباحث بإجراء دراسة معينة يحتاج إلى منهج معين ،حيث يعتبر المنهج هو العمود الفقري لبناء الدراسة لأنه هو الطريق الذي يتبعه الباحث للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وبالتالي توجه الباحث للوصول الى الحقيقة العلمية. فالدراسات العلمية في علوم الإعلام والاتصال تعتمد على مجموعة متكاملة من المنهاج العلمية المستوحاة من العلوم التجريبية لتحاكي نتائجها العلمية القابلة للتقسيم ،فالمنهج هو الوسيلة لغاية من حيث استعمالنا من اجل الوصول إلى الحقيقة العلمية سواء كانت مجهولة أو معلومة. (**الجندي،2010، ص14.**)

وبالنسبة لدراستنا وبما أنها تنتمي للدراسات الوصفية ، ارتأينا أن نعتمد على **منهج المسح الاجتماعي**، باعتباره المنهج الأنسب لدراستنا والملائم لها.

ويعرف منهج المسح الاجتماعي على انه البحث الذي يهدف إلى وصف الظاهرة المدروسة ،وتحديد المشكلة أو تبرير الظروف والممارسات والقيم والمقارنة أو التعرف على ما يعمله الآخرون في التعامل مع الحالات المماثلة لوضع الخطط المستقبلية وذلك النوع من البحوث التي يتم بواسطة استجواب جميع أفراد مجتمع البحث أو عينة كبيرة منهم وذلك بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها فقط .

فالمنهج المسحي هو عبارة عن عملية تحليلية لجميع القضايا الحيوية لأنه بفضله يمكن الوقوف على الظروف الداخلية المحيطة بالموضوع الذي يرغب في دراسته والتعرف على الجوانب التي هي بحاجة الى التعبير والتقييم الشامل فهو يعتبر أداة لتوضيح مشكلة البحث أو الواقع الاجتماعي وتحليل تلك الأوضاع والوقوف على الظروف والأسباب المحيطة بها والدافعة لظهورها (**شروخ، 2003، ص.15.**)

فالدراسة المسحية هي دراسة شاملة مستعرضة لجميع البيانات وتحليل وتفسير لموضوع ما في بيئة معينة ووقت محدد وعرض نتائج جيدة. وهو ما سنحاول أن نبرزه في دراستنا هذه المتعلقة بالوقوف على ظاهرة العزوف الانتخابي والإحجام عن المشاركة في الحياة السياسية لدى الشباب بمدينة المسيلة.

وفي بحثنا هذا اعتمدنا على أسلوب **المسح بالعينة** التي تعرف على أنها طريقة جمع عينة المعلومات عن العناصر وحالات محددة ويتم اختبارها بأسلوب معين من جميع عناصر مفردات ومجتمع الدراسة وبما يخدم ويتناسب ويعمل على تحقيق أهداف الدراسة (**عليان، ص150.**)

وقد اخترنا هذا الأسلوب من اجل تحقيق عدة فوائد منها:

- اختصار الجهد والوقت.
- سرعة الوصول إلى النتائج بما يحقق أهداف الدراسة.

– الدقة في النتائج وهو منهج مفيد لجمع البيانات وهو الأكثر استخداما في بحوث الاعلام ، وجاء اعتمدنا أيضا على هذا الأسلوب من اجل الحصول على نتائج دقيقة تمكننا من تعميم النتائج.

حيث وقع اختيارنا على عينة من الشباب القاطنين بمدينة المسيلة، والذين خضعوا لتطبيق أداة الدراسة ممثلة في استمارة استبيانية تتعلق بمجموع الأسئلة التي أجابوا عليها للوصول إلى نتائج تسمح بالإجابة على إشكالية الدراسة وتساؤلاتها .

8– أدوات جمع البيانات

هي الوسائل التي يعتمد عليها الباحث في جمع المادة اللازمة لموضوع الدراسة، حيث تعبر هذه السبل المنتجة لجمع البيانات والمعلومات عن ظاهرة معينة تساعد على إنجاز الدراسة وتحقيق الأهداف المنشودة بموضوع البحث ويجب ان يكون واضحا ان هناك أداة رئيسية يحددها الباحث تكون متوافقة مع المنهج والطريقة المنهجية المعتمد عليها في الدراسة(نشب، 2007، ص .148)

وقد استعنا في دراستنا هذه على استمارة استبانة .

تعد هذه الأداة من اكثر أدوات البحث العلمي شيوعا وأهمية ونجاعتها من حسن صياغة أسئلتها ومدى خدمة هذه الأخيرة للموضوع محل البحث، حيث "يعرف الاستبيان" على أنها أداة ملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين ويقدم الاستبيان أو استمارة الاستبانة على شكل عدد من الأسئلة تدور حول موضوع الدراسة المراد الإجابة عليها من طرف المبحوثين بغرض جمع المعلومات وتحليلها لاتخاذ إجراءات أو قرارات أو إصدار أحكام أ, اتخاذ قرارات بهدف التطوير والتحسين أو يدل على آخر أن استمارة الاستبانة تستهدف جمع البيانات والمعلومات عن سلوك المبحوثين ومواقفهم وآرائهم بشان قضية من القضايا. (شبلي، ص.237-245).

9– مجتمع وعينة الدراسة

9–1–مجتمع البحث

تعتبر مرحلة تحديد مجتمع الدراسة من اهم الخطوات المنهجية في البحوث الاجتماعية والإنسانية وهي تتطلب من الباحث دقة بالغة ،حيث عليها إجراء البحث وتصميمه وكافة نتائجه، فمجتمع الدراسة هو المجتمع المتاح والذي يقوم أساسا على تحديد حجم المجتمع الأصلي وما يحتويه من مفردات إلى جانب التعرف اكثر على تكوينه من خلال دراستنا فيتم التركيز على المجتمع المتاح أو الممكن الوصول إليه والاقتراب منه لجمع

البيانات الذي يعتبر عادة جزءا للمجتمع المستهدف ويلبي حاجات الدراسة وأهدافها وتختار فيه عينة البحث (عبد الحميد، 2004 ،ص130).

وقد تمثل مجتمع دراستنا الكلي في مواطني مدينة المسيلة الذين يسمح لهم قانونا بالمشاركة في الانتخابات.

9-2- عينة الدراسة:

وقد تمثلت عينة الدراسة الحالية في شباب من مدينة المسيلة باعتبار فئة الشباب أكثر إلماما بالحياة السياسية ويفترض أنهم الفئة الأكثر وعيا وإدراكا بما يحيط بهم من تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية بالدرجة الأولى، حيث تم توزيع الاستبانة على 60 شابا وشابة اختيروا بطريقة عشوائية للإجابة على بنود الاستمارة.

10-مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

10-1-الشباب:

تعد فئة الشباب أهم الفئات العمرية في المجتمع، وذلك يرجع لخصائص هذه الفئة وارتباطها بتنمية المجتمع والدولة.

إذ يمكن تقسيم اتجاهات تحديد عمر الشباب إلى ثلاث:

الاتجاه البيولوجي: يعتمد على اعتبار الشباب مرحلة عمرية أو طور يمر به الإنسان، إذ يكتمل فيه نضجه العضوي والعقلي والنفسي والذي يحدد بين(15 – 25) وهناك من يزيد هذه الفترة إلى(13 – 30). (عزة حجازي، 1985، ص، 29)

الاتجاه السيكولوجي: يرى أن الشباب عبارة عن حالة عمرية تخضع للنمو البيولوجي من جهة، ولثقافة المجتمع من جهة أخرى، وذلك في الفترة ما بين سن البلوغ إلى دخول الفرد لعالم الراشدين الكبار أي عند اكتمال عمليات التطبيع الاجتماعي، إذ يحاول هذا التعريف الربط بين الاشتراطات العمرية والثقافية المكتسبة من المجتمع. من الملاحظ أن هذا الاتجاه يربط بين الشباب والمراهقين، وهو أمر غير مقبول فلا يمكن القول بان كل شاب هو مراهق.

الاتجاه السوسيولوجي الاجتماعي: ينظر للشباب باعتباره حقيقة اجتماعية تحتل مكانة بارزة في النسيج المجتمعي، أي ضرورة وجود مجموعة من الخصائص إذا توفرت كانت هذه الفئة شبابا. (اتيم سايمون مبيور، 2009، ص، 1-11)

هذا الاتجاه هو الاتجاه الأقرب للعينة التي اخترناها في دراستنا باعتبار انه يربط سن الشباب بالفكر السائد في المجتمعات، ومن الملاحظ أن هناك قناعة بان عمر الشباب يمتد لغاية الأربعين وبعد ذلك يبدأ سن الكهول. بالمقابل يربط العديد من المفكرين مرحلة الشباب بمرحلة المراهقة، إذ تعتبر هذه المرحلة مرحلة مليئة بالأزمات نتيجة عوامل عديدة كالفشل في إنشاء علاقات مع الجنس الآخر.

تعتبر مرحلة المراهقة مرحلة الانتقال من الطفولة إلى الرجولة، إذ يعرفها "هول" بأنها: "فترة من العمل، تتميز فيها التصرفات السلوكية للأفراد بالعواطف والانفعالات الحادة والتوترات العنيفة الشديدة". (عبد الرحمان الوافي، 1996، ص، 32.)

إلا أن ربط مفهوم الشباب بمفهوم المراهقة يبقى أمرا نسبيا فقد تكون المراهقة فترة من فترات سن الشباب، والذي اختلف فيه بشكل كبير، إلا أننا لا يمكن أن نقصي المراحل السنية الأخرى من هذه الفئة فلا يمكن لمن في الثلاثينات والعشرينات إلا أن يكون شابا. إذ تعرف هذه الفئة أيضا بأنها:" مرحلة من مراحل حياة الإنسان تبدأ من(18 – 25 سنة) فيها يكون الشاب لديه الاستعداد والإمكانية والقدرة على مواجهة متطلبات الحياة. (هبة مؤيد محمد، العدد 26و 27، ص 321–379)

ولان معظم الدول في تقسيمها للفئات العمرية داخل مجتمعها تحدد فئة الشباب إلى غاية سن الأربعين، فإننا في بحثنا هذا حددنا هذا السن كنهاية لدراستنا لهذه الفئة، على أن تكون بداية عينتنا المدروسة في سن الثامنة عشر باعتباره السن الذي يتيح للأفراد المشاركة في العملية الانتخابية.

10–2– الانتخابات:

بالنسبة للمفهوم العام للعملية الانتخابية، فقد اختلف نظرا لاختلاف سبلها واتصالها بالعديد من الجوانب ومنها:

هي مجموعة من الإجراءات والتصرفات القانونية المتعددة الأطراف والمراحل، والتي يخضع بمقتضاها تحديد الهيئات الحاكمة العليا في الدولة لموافقة ورضا المحكومين أصحاب السلطة الحقيقية للمجتمع. (سعد مظلوم العبدلي، 2009، ص، 26)

تعريف فقهاء القانون الدستوري: هي الوسيلة الأساسية والوحيدة لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية المعاصرة من ناحية ولتحقيق حق المشاركة في الحياة السياسية من جانب أفراد الشعب من ناحية أخرى. (عبد الغني بسيوني عبد الله، 1990، ص 7)

يمكن تعريف الانتخابات أيضا بأنها: "مظهر من مظاهر مشاركة الشعب في الحياة السياسية، وهي طريقة لاختيار ممثلي الشعب."

ومن بين التعاريف التي يمكن إعطائها للانتخاب أنها: "الوسيلة الأساسية لإسناد وتداول السلطة في الديمقراطية النيابية بقيام الناخبين بممارسة حقهم في اختيار من يمثلهم في المؤسسات الحاكمة للدولة".

11-الدراسات السابقة:

11-1- سامية خضر صالح: المشاركة السياسية والديمقراطية، وقد قامت في هذا الكتاب بوضع أهم الأسس الخاصة بمفهوم المشاركة السياسية، من خلال التطرق لأهم التعاريف لهذا المفهوم والمفاهيم المرتبطة به،إضافة إلى النظريات التي تدرس المشاركة السياسية، وقد استفدنا من هذا الكتاب بشكل كبير خصوصا في التعرف على اهم نظريات المشاركة السياسية.

11-2- عبد الناصر جابي بعنوان: "**الانتخابات الدولة والمجتمع**"، إذ تطرق فيه الباحث لأهم الانتخابات التي وقعت في الجزائر منذ استقلالها، وقد أعطى العديد من الإحصائيات المهمة والتي أثرت بشكل كبير في قيمة كتابه والذي أصبح احد أهم المراجع عندما يتعلق الأمر بميدان الانتخابات.

11-3- بليل زينب بعنوان :" **موقع المشاركة السياسية في التنمية السياسية دراسة حالة الجزائر 1989 – 2012**، وهذه المذكرة هي مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة سعيدة سنة 2012، إذ أفادتنا الباحثة من خلال التطرق لأهم السمات الخاصة بمفهوم المشاركة السياسية، إضافة إلى دراستها لأهم الانتخابات التشريعية التي عاشتها الجزائر منذ إقرار التعددية.

11-4- خير الدين قاضي بعنوان: " **المشاركة السياسية في ولاية تلمسان1989 – 2012** "، وهي مذكرة ماجستير خاصة بقسم العلوم السياسية جامعة وهران سنة 2010، وقد تطرق فيها الباحث للسمات العامة لولاية تلمسان، إضافة إلى وضعه العديد من المعلومات حول المشاركة السياسية في الولاية في الفترة التي حددها، كما وضع الباحث دراسة مونوغرافية للولاية بشكل سهل معه للقارئ أن يفهم طبيعة ولاية تلمسان بشكل واضح وجلي.

11-5- لبوحنية قوي: بعنوان "**الانتخابات البرلمانية الجزائرية لـ 2007**" جامعة ورقلة ، منشورة في مجلة الجماعة العربية للديمقراطية، والتي وضع فيها الكاتب دراسة معمقة للانتخابات التشريعية سنة 2007، والتي أفادتنا كثيرا في معرفة المسار الانتخابي لهذه الانتخابات بأدق التفاصيل، وذلك بالنظر للمعلومات القيمة التي وضعها في مقاله.

11-6- مفتاح عبد الجليل: بعنوان: "**البيئة الدستورية والقانونية للنظام الانتخابي الجزائري**" جامعة بسكرة ، والذي تطرق فيه الباحث لوضع دراسة قانونية لمختلف القوانين الانتخابية التي تغيرت على مدار تاريخ الجزائر منذ استقلالها، وقد استفدنا من هذا المقال بشكل كبير عند التطرق للبيئة القانونية الانتخابية في الجزائر.

كل هذه الدراسات كانت مساعدة لنا في إتمام هذا العمل دون أن ننسى دراسات أخرى لا يمكن أن نذكرها كلها لوفرتها واستفادتنا منها في جوانب مختلفة من الموضوع، والذي أدت طبيعته لاستعمال عدة مراجع من عدة تخصصات كعلم الاجتماع وعلم السياسية والحقوق، وحتى الاقتصاد والتاريخ.

الفصل الثاني

الإطار النظري

تمهيد:

لطالما أخذ الفلاسفة والمفكرون من فكرة الديمقراطية مجالا خصبا لأبحاثهم وأعمالهم الفكرية تماشيا والفكر السائد لدى الشعوب في تلك الأزمنة والذي يقضي إلى البحث عن التحرر والخروج من الاستبداد والحكم الظالم ، بدأ بالمفهوم الإغريقي الذي يفيد انه يحق للشعب أن يحكم نفسه بنفسه وصولا إلى المفهوم الحالي وهو أن يقوم الشعب باختيار من ينوبه أو يحكمه طوعا أو يمارس ذلك مباشرة ونظرا لصعوبة تجسيد هذا الأخير في الدول الكبرى خاصة نجد إن الديمقراطية النيابية تفرض نفسها بقوة على الواقع السياسي في كثير من الدول، وهذا لا يكون إلا بانتخابات نزيهة وشفافة تتطابق مع إرادة الناخبين مما يجعلها تحمي فكرة التداول الشرعي على ممارسة سلطة الحكم في ظل المنافسة الشريفة بنظام انتخابي نزيه.

يحظى موضوع الانتخابات باهتمام الدارسين والمنظرين والممارسين وصناع القرار لما تتمتع به هذه العملية من تأثيرات في بقية العمليات السياسية الأخرى، وتوزيعات القوة و المكانة في مختلف البلدان، وذلك بحسب طبيعة النظام السياسي والمؤسسة ومكان.

1- تعريف الانتخاب:

أ- لغة : جمع انتخاب, والانتخاب هو الاختيار والانتقاء, فانتخب الشيء أي اختاره, ومنه النخبة من الناس لأنهم منتخبون من الناس منتقون. (فهد بن صالح بن عبد العزيز العجلان، 1429هـ،ص13)

ب- اصطلاحا:

هي الوسيلة التي يقوم بها الشعب باختيار حكامه بموجبها في النظام الديمقراطي ويكون ذلك من خلال تطبيق النظم الانتخابية والتي تعمل على ترجمة الأصوات التي يتم الإدلاء بها في الانتخابات إلى عدد المقاعد التي يفوز بها الأحزاب والمرشحون المشاركون بها. (فؤاد مطير الشمري، 2011، ص20.)

وفي تعريف آخر: الانتخابات كما هو في اسمه ينتخب (ينتقي) المواطن شخصا مرشحا من بين عدة أشخاص مرشحين لمجلس الأمة مثلا، أو ينتخب (ينتقي) رئيسا من بين رئيسين أو ثلاثة أو أكثر رشحوا لهذا المنصب، وهكذا ينتقي الناخب واحد أو أكثر حسب برنامج الانتخاب، وهو وظيفة اجتماعية، ويترتب عن ذلك حصره في طائفة معينة بشروط معينة، وهو إجباري وواجب على المواطن. والانتخاب هو اختيار يترتب عليه تحديد السياسة العليا في البلد، ومن المهم أن يكون(الناخبون)على درجة من الوعي، تمكنهم من تقدير المرشحين والبرنامج ومعرفة الدور الخطير الذي يقومون به في مجال اختيارهم. (خالد احمد الشنتوت، 2008، ص19.)

وفي تعريف آخر تشير كلمة انتخاب إلى حرية الاختيار وهي تعني أن يختار، وعلى هذا تعتبر النظم الانتخابية بمثابة أدوات لاختيار الحاكمين ، كما يعني الانتخاب نمط لأيلولة السلطة يرتكز على اختيار المواطنين لممثليهم أو لمندوبيهم على المستوى المحلي ، الوطني أو المهني، أو هو نمط لمشاركة المواطنين في الحكم في إطار الديمقراطية التمثيلية. (يحي بن يمينة، 2013-2014، ص.30)

2- نشأة وتطور مفهوم الانتخابات:

أ- الانتخاب في الديمقراطيات القديمة :

لم يكن للانتخابات في الديمقراطيات الإغريقية والرومانية دورا بارزا لان الحقوق المدنية والسياسية كانت محصورة في عدد قليل من السكان فهم عبيد ليس لهم أي حقوق. كانت الديمقراطيات في ذلك الوقت مباشرة حيث يجتمع معظم سكان الدولة في الساحة العامة ليعقدوا اجتماعاتهم ويتخذوا مقرراتهم الهامة ، ثم يتم التصويت مباشرة دون وساطة نواب، فالأمر كان شبيه ببرلمان مفتوح . إما الأسلوب المتبع في تعيين كبار الموظفين وقضات المحاكم كان القرعة، فكان الاعتقاد السائد لديهم أن القرعة تترك الأمر لإرادة

الآلهة تختار من تشاء، وهذا يعكس الشعور بالمساوات بين المواطنين. (روبرت م. ماكيفر، 1984، ص.222.)

ب- الانتخابات في القرون الوسطى :

أدى انهيار الإمبراطورية الرومانية إلى تقلص فكرة السلطة العامة في أوروبا وانتشر نظام الإقطاع والطبقية فكانت الحيات الفردية جزء لا يتجزأ من الجماعات التي ينتظم فيها الفرد وتتولى حمايته، وكان الفرد لا يتمتع بحقوقه إلا عن طريقها. كان دور الجماعة هو التمثيل حيث كان الملوك عندما يحسون بانهم في حاجة إلى تأييد المحكومين كان يدعون إلى مجالسهم ممثلين عن تلك الجماعة فلم يكن الغرض الأساسي من التمثيل المشاركة في الحكم واقتصر دور الممثلين على إقرار الضرائب الجديدة المطلوب طرحها، وعليه لم يكن لم يكن يساهم الشعب في ممارسة السلطة العامة بالرغم من انه كثيرا ما يتم اختيار الممثلين عن طريق الانتخاب، فكانت سيطرت الملك على السلطة تحول دون مساهمة الممثلين فعليا في ممارسة السلطة (عبد الغني بسيوني عبد الله، د ت،ص.58.)

ج- الانتخاب في الديمقراطيات الحديثة :

في القرن18 مع ظهور نظريات السيادة الشعبية تم الربط بين الديمقراطية والتمثيل عن طريق الانتخاب فأمام استحالة تطبيق الديمقراطية المباشرة لعدم امكانية جمع كل المواطنين في جمعية عامة في الدول الكبرى، فمن جهة تزايد عدد الناخبين ومن جهة اخرى تشعبة حاجات الشعب وتعقدت امور الحكم، الامر الذي يستدعي توفر الخبرة والدراية، لم تعد هذه الجمعيات كافية لتناول امور الدولة اضافة الى امكانية التأثير على المصوتين لأن التصويت يتم علانية فيجب الاخذ بعين الاعتبار تأثير رجال الدين عليهم.أمام هذه الانتقادات ظهر في أوربا مفهوم جديد للديمقراطية وهو الديمقراطية التمثيلية التي تفترض بطبيعتها انتداب ممثلين من الشعب لتولي الحكم عنه لانه (الشعب) لا يستطيع ممارسته (الحكم) مباشرة وذلك بطريقة الانتخاب، التي كانت الوسيلة الوحيدة للشعب لانتقاء من يثق بهم من نوابه[2]. (ادمون رباط،1971، ص.419.)

شهد القرن 19 نضالا في سبيل الديمقراطية والمطالبة بتوسيع الانتخابات للوصول الى الاقتراع العام فأصبح هناك تلازم بين الديمقراطية وحق التصويت وسائر الحقوق الفردية (حرية التفكير، حرية الصحافة، حرية التنقل....الخ)،الى حد أن أصبحت الانتخابات الأداة الاساسية للحفاظ على انتقال الحكام وتوليتهم تولية شرعية. أما الانتخاب في الديمقراطية في الدول الاشتراكية لا يعتبر أساسا لايمكن الاستغناء عنه في

النظام الديمقراطي . فالنظرية الماركسية ترى في الحريات الفردية ومنها حق الانتخاب (موريس دوفرجيه، 1992، ص. 27)

3- أنواع وأساليب الانتخابات:

3-1- أنواع الانتخابات:

أ- الانتخاب العلني والسري:

ان الاختيار بين سرية الاقتراع أو علانيته ذو علاقة مباشرة مع الديمقراطية لأن العلنية تعني ارتباط الناخب بالديمقراطية وتحمله للمسؤولية. غير أن العلنية تتضمن مخاطر من شأنها التأثير على ارادة الناخب وجعله عرضة للرشوة والتهديد، خاصة في انظمة الحكم الاستبدادية أو الأنظمة ذات الحزب الوحيد، وقد تؤدي علنية الاقتراع الى ارتفاع نسبة الممتنعين، لذلك تميل معظم قوانين الانتخاب الى سرية الاقتراع. (http://www.startimes.com)

ب- الانتخاب الإجباري والاختياري:

الجدل مازال قائما بين مؤيدي الاقتراع الإجباري و مؤيدي الاقتراع الاختياري، فالأول يعتبرون أن الاقتراع واجب وليس حق، بينما يعتبر مؤيدو الاقتراع الاختياري أن الاقتراع حق يجيز لصاحبه عدم استعماله ، وفي بعض البلدان مثل بلجيكا وأستراليا و لوكسمبورغ نصت دساتيرها على اعتماد الاقتراع الإجباري. (http://www.startimes.com)

ج: الانتخاب المقيد والعام:

ان الانتخاب المقيد يعني النظام الذي يشترط في الناخب توافر قدر معين من الثروة أو التحصيل العلمي، وبالتالي يجعل من الانتخاب من لا يتوفر فيه ذلك. أما الاقتراع العام هو النظام الذي لا يشترط على الناخب توافر نسبة معينة من المال والتعليم بل يقرر المساوات بين الناخبين، وهو منتشر في غالبية النظم الانتخابية الحالية، فهو يحقق مبدأ حكم الشعب كما يكفل حرية الناخبين. (http://www.startimes.com)

د-الانتخاب المباشر والغير مباشر:

يكون الانتخاب مباشرا عندما يقوم الناخبون بانتخاب النواب من بين المرشحين مباشرة وهو ما يسمى بالانتخاب على درجة واحدة، أما الانتخاب غير المباشر فهو الذي يتم فيه الانتحاب على درجتين حيث يقوم الناخب بانتخاب مندوبين ليقوم هؤلاء المندوبين بعد ذلك بمهمة انتخاب أعضاء البرامان أو

الحكام ولهذا فأنه قد يتم على ثلاث مراحل أو درجات عندما يقوم النواب بانتخاب الحكام، والجزائر تأخذ بالاقتراع المباشر. (http://www.startimes.com)

هـ- الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة:

يكون الانتخاب فردي عندما يتم تقسيم الدولة الى عدة دوائر انتخابية لعدد النواب المراد انتخابهم بحيث يكون لكا دائرة انتخابية نائب واحد ولا يجوز للناخبين ان ينتخبوا أكثر من مرشح واحد، أما الانتخاب بالقائمة فهو النظام الذي يميل الى تقليص عدد الدوائر الانتخابية مع تخصيص عدد من النواب يجري انتخابهم في قائمة أسماء المرشحين وفقا للعدد الذي يحدده قانون الانتخاب ويمكن الأخذ بالقائمة المغلقة عندما يطلب من الناخب التصويت على القائمة كلها دون تغيير أو تعديل في حين توجد قوانين انتخابية تعطي الناخب الحق في تشكيل قائمته هو من أسماء يتم اختيارهم من عدة قوائم. (http://www.startimes.com)

3-2- أساليب الانتخاب:

أ- الانتخاب المباشر و غير المباشر:

ان الانتخاب المباشر هو ذلك الذي يقوم به الناخبون مباشرة لاختيار ممثليهم ، أما الانتخاب غير المباشر فهو الذي يقوم الناخبون فيه باختيار مندوبين عنهم، يتولون انتخاب ممثلي من المرشحين، فالطريقة الاولى تكون على درجة واحة في حين أن الثانية تكون على درجتين . ومنه نقول أن الطريقة المثلى هي الانتخاب المباشر، اذ انها تمكن الناخبين من اختيار ممثليهم دون وساطة[3]. (www.tomohna.net)

ب- الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة:

الانتخاب الفردي يكون حيث تقسم الدولة الى دوائر انتخابية صغيرة تمثل بنائب واحد فيكون على الناخب التصويت على شخص واحد لا غير، ويمتاز الاسلوب ببساطته، أما عيوبه فتتمثل في احتمال تفضيل المصالح الشخصية على المصالح الوطنية من جانب الناخب وكذلك سهولة ارتشائه فضلا عن احتمال تدخل الإدارة بما لها من سلطة للضغط عليه نتيجة لصغر الدائرة. أما الانتخاب بالقائمة فيكون حيث تقسم الدولة الى دوائر انتخابية كبيرة يمثلها عدد من النواب يقوم الناخبون بالاختيار بين الأسماء المدرجة في القائمة الانتخابية التي تختلف بالاختلاف الأنظمة (www.tomohna.net)

ج- الانتخاب العلني والانتخاب السري:

لقد كان الانتخاب العلني قديما مفضلا، فهو على حد قول "روبسبير" أسلوب يطور شجاعة المواطن وحسه المدني ، لكن التطور اثبت عجزه حيث يمكن للسلطة وذوي النفوذ الانتقام من المعارضين وهو ما أدى الى التصويت السري الذي يبعد المواطن عن كل أنواع الضغوط. (www.tomohna.net)

4- أهمية الانتخابات وطبيعتها:

4-1- اهمية الانتخابات:

يكتسي الانتخاب الدعامة الاساسية لنظام الحكم الديمقراطي أهمية بالغة بالنسبة لكل من الناخبين و الاحزاب السياسية و السلطة.

أ- أهمية الانتخاب با لنسبة للناخبين:

ان الانتخاب باعتباره وسيلة من وسائل المشاركة السياسية يساهم في تقريب المواطن من سلطة اتخاذ القرار بغية التعبير عن مختلف ارائهم وتفضيلاتهم السياسية ، وكذا محاسبة المسؤولين المنتخبين الذين لم يقوموا بتنفيذ وعودهم الانتخابية. (رابح كمال العروس،2007، ص 6.)

ب- أهمية الانتخاب بالنسبة للأحزاب السياسية:

يكتسي الانتخاب أهمية خاصة بالنسبة للأحزاب السياسية المشاركة في العملية الانتخابية بالنظر لكونهم الوسيلة والالية التي يمكن من خلالها الحكم على سياسة الاحزاب وتقييمها ، وكذلك معلرفة حجمها الحقيقي وغربلتها بحيث يكون البقاء فيها لمن استطاع تقبل الديمقراطية ، هذا دون أن ننسى أن الانتخاب هو وسيلة الأحزاب السياسية للوصول الى السلطة. (خضر خضر، 2011، ص 294.)

ج- أهمية الانتخابات بالنسبة للسلطة:

ان الانتخاب وباعتباره أحد أهم وسائل المشاركة السياسية يساهم في اعمال الديمقراطية والارتقاء بالعمل السياسي الى مستوى الأداء المؤسسي ، الى جانب تحقيق التطابق المفترض ما بين ادارة الحكام والمحكومين من خلال تحقيق الانتقال السلمي للسلطة الى ممثلي الأغلبية ، وكذا اضفاء الشرعية على السلطات العمومية أو سحبها عنها. (عبد الوهاب دربال، 2007 ، ص 104.)

فالانتخاب بهذا المعنى يعتبر الأداة لحسم وبناء الحياة السياسية والمؤسساتية وترجمة لمفهوم المواطنة وتعبيرا على سيادة الشعب عبر تفعيل الإحساس بالانتماء وجعل القوى السياسية أمام حقيقة تمثيلها، هذا الى

جانب مساهمة الانتخاب في رسم الاتجاه السياسي في الدولة وكذا ضمان أن تكون المجالس النيابية معبرة عن الارادة الشعبية تعبيرا صادقا. (إبراهيم درويش ، د ت،ص381.)

مما تقدم تبين لنا بأنه على الرغم من أهمية الانتخابات في مختلف المستويات، الا أن الواقع العلمي قد أثبت عزوف الكثير من الناخبين عن التصويت نتيجة لفقدانهم للثقة في السياسة والسياسيين وقناعتهم بأن الانتخابات لن تقدم لهم اي جديد من شأنه أن يساهم في حل مشكلاتهم. (حروش رابح ، 2007 ، ص 215/213.)

4-2- طبيعة الانتخاب:

أ: نظرية الانتخاب حق شخصي:

ذهب انصار هذه النظرية الى اعتبار الانتخاب حقا من الحقوق الطبيعية للفرد التي لا يجوز حرمانه منها. الا اذا كان غير قادر على مباشرتها كما هو الحال بالنسبة للقصر وعديمي الأهلية. وتعتبر هذه النظرية من أهم النتائج المترتبة على نظرية سيادة الشعب التي مفادها أن لكل فرد جزءا من السيادة يقوم بممارستها ومباشرتها عن طريق الانتخاب.(عبد الغني بسيوني عبد الله، المرجع السابق، ص211)

وقد رتب الفقه على الأخذ بهاته النظرية جملة من النتائج نذكر منها:

- سمو حق الانتخاب وبالتالي انحصار صلطة الدولة في تنظيم ممارستها.
- عدم جواز إجبار أو تقييد أو حرمان حق الناخبين في الانتخاب الا بصفة استثنائية بسبب عدم الأهلية أو عدم الصلاحية.
- ضرورة تقيد النواب بآراء وتوجيهات ناخبيهم وتقديم حسابات عن أعمالهم اليهم.
- إمكانية سحب الناخبين لثقتهم من ممثليهم وعزلهم في أي وقت يشاءون. (الأمين شريط، 1999، ص214)

ب- نظرية الانتخابات وظيفة:

يرى أنصار هاته النظرية بأن الانتخاب يعتبر مجرد وظيفة يقوم بها المواطنون لصالح الأمة التي قد تلزمهم وتجبرهم على القيام بها، كما يمكنها في الوقت ذاته أن تحرم من تشاء من ممارسة هذه الوظيفة. (محمد سليم محمد عزوي ، 2000، ص 18.)

وتعتبر هذه النظرية من أهم النتائج المترتبة على نظرية سيادة الأمة التي مفادها أن الأمة تعتبر شخص معنوي متميز عن الأفراد المكونين لها وسيادتها غير قابلة للتجزئة، ومن ثمة فانه لا يجوز لأي فرد من أفراد الأمة أن يدعي بأن له جزءا من السيادة. (محمد فرغلي محمد علي، د ت، ص127.)

وقد رتب الفقه على الأخذ بهاته النظرية جملة من النتائج نذكر منها:

-حق الأمة في تحديد الشروط الواجب توافرها في هيئة الناخبين، وكذا تقييم حق الانتخاب وحصره في طائفة معينة تتميز إما بالثروة أو الكفاءة.

- إمكانية إجبار الأمة الناخب على الانتخاب وفي حالة تخلفه عن القيام بذلك يتم إخضاعه لعقوبات وجزاءات تختلف طبيعتها من دولة لأخرى.

- عدم جواز تنازل الناخب عن حق الانتخاب. (محمد رفعة عبد الوهاب، 2004 ، ص.27.)

- اعتبار العلاقة التي تربط ما بين الناخب والنائب علاقة وكالة عامة بموجبها يتولى النائب تمثيل الأمة ككل لا مجرد تمثيل من انتخبوه فقط. (الأمين شريط ، المرجع السابق ، ص.215.)

ج- نظرية الانتخاب حق ووظيفة:

ذهب أنصار هذه النظرية في تكييفهم لحق الانتخاب إلى الجمع ما بين النظريتين السابقتين والقول بأن للانتخاب صفتين صفة الحق وصفة الوظيفة، ولكنهم بالرغم من هذا قد اختلفوا فيما بينهم في تحديد معنا الجمع بين الفكرتين.

فالفقيه "**هوريو** وأنصاره" يرون بأن الانتخاب حق فردي ولكنه في ذات الوقت وظيفة اجتماعية أو واجب مدني وبالتالي يمكن تقرير التصويت الإجباري. أما أنصار الفريق الثاني فيذهبون للقول بأن الانتخاب لا يمكن أن يكون حقا ووظيفة لاستحالة الجمع بين صفتين متعارضتين في الوقت ذاته بالنسبة لعمل قانون واحد، وبالتالي فالصحيح هو أن الانتخاب يعتبر حقا شخصيا طالما طالب الناخب قيد اسمه في جداول الانتخاب أو اعترف له بصفة الناخب.

أما عندما يمارس الناخب عملية التصويت فانه يؤدي وظيفة باعتباره عضوا في الهيئات العامة للدول. (عبد الغني بسيوني عبد الله ، المرجع السابق ، ص.212.)

د- نظرية الانتخاب سلطة قانونية:

يتجه الرأي الراجح في الفقه المعاصر إلى اعتبار الانتخاب سلطة أو مكنة قانونية تعطي للناخبين لتحقيق المصلحة العامة لا لتحقيق المصلحة الشخصية، ذلك على اعتبار أن القانون هو الذي يتولى تحديد

مضمون هذه السلطة وشروط استعمالها بالنسبة لجميع المواطنين دون تفرقة بغية إشراكهم في الحيات العامة والمساهمة فيها. (محمد فرغلي محمد علي، المرجع السابق ، ص138.)

وقد رتب الفقه على الأخذ بهاته النظرية جملة من النتائج نذكر منها:

- للمشروع وحده الحق في تعديل شروط ممارسة حق الانتخاب سواء بالتقييد أو التسيير طبقا لمتطلبات الصالح العام، دون أن يكون لأحد الحق في الاحتجاج على ذلك.

- عدم جواز أن يكون حق الانتخاب محلا للتقاعد أو الاتفاق، إذ ليس بإمكان الناخبين الاتفاق على حق الانتخاب بأي وجه من الوجوه باعتباره محلا للتعاقد.

- خضوع حق الانتخاب من حيث إنشائه وتنظيمه وممارسته لقواعد وأحكام القانون العام الأمر الذي يقتضي بالضرورة عدم جواز التنازل عنه أو التصرف فيه. (عبد الغني بسيوني عبد الله، المرجع السابق، ص213)

5- الطبيعة القانونية للعملية الانتخابية في الجزائر:

5-1- انتخاب رئيس الجمهورية:

يعتبر رئيس الجمهورية في النظام الجزائري على رأس الجهاز التنفيذي ولقد ورد النص عليه في الفصل الأول تحت عنوان السلطة التنفيذية حيث نصة المادة 70 منه على أنه يجسد رئيس الجمهورية، رئيس الدولة، وحدة الأمة، وهو حامي الدستوري، ويجسد الدولة داخل البلاد وخارجها، وله أن يخاطب الأمة مباشرة.

أما عن انتخاب رئيس الجمهورية فقد نصة المادة 71 من الدستور على أنه ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام، والمباشر والسري[3]. (دستور الجمهورية الديمقراطية الشعبية الصادر بموجز المرسوم الرئاسي رقم 96 ـ 438 مؤرخ في 1996/12/7.)

وعن شروط انتخاب رئيس الجمهورية جاء النص في المادة 73 عليها بقولها " لا يحق أن ينتخب لرئاسة الجمهورية الا المترشح الذي:

- ❖ يتمتع فقط بالجنسية الجزائرية.
- ❖ يدين بالاسلام.
- ❖ يكون عمره اربعين سنة (40) كاملة يوم الانتخاب.
- ❖ يتمتع بكامل حقوقه المدنية والسياسية.
- ❖ يثبت الجنسية الجزائرية لزوجته.
- ❖ يثبت مشاركة في ثورة1 نوفبر1945 اذا كان مولودا قبل يوليو 1942.

- ❖ يثبت عدم تورط والديه في أعمال ضد ثورة 1 نوفمبر 1945 اذا كان مولودا بعد يوليو 1942.
- ❖ يقدم التصريح العلني لممتلكاته العقارية والمنقولة داخل الوطن وخارجه.

يتم الفوز في الانتخابات بالحصول على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين المعبر عنها، كما أوضحته المادة 74 من الدستور على أن " مدة المهمة الرئاسية 05 سنوات، يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية. (مختاري زولة، 2013-2014، ص37.)

5-2- انتخاب أعضاء البرلمان بغرفتيه:

أ: انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني:

لقد جاء النص على السلطة التشريعية في الفصل الثاني في نص المادة 98 من الدستور الحالي بقولها: "يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين وهما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وله السيادة في اعداد القانون والتصويت عيه".

أما عن كيفية انتخابه فقد نصة المادة 101 "ينتخب أعضاء المجلس الشعبي الوطني عن طريق الاقتراع العام المباشر ،و السري" ،ينتخب 2/3 أعضاء مجلس الأمة عن طريق الاقتراع غير المباشر والسري من بين ومن طرف أعضاء المجالس الشعبية البلدية والمجلس الشعبي الولائي. (مختاري زولة، 2013-2014، ص47)

ويعين رئيس الجمهورية الثلث الآخر من أعضاء مجلس الأمة من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية في المجالات العلمية والثقافية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية، أما عن العهدة النيابية فقد أشارت لها المادة 102 من الدستور الحالي بقولها "ينتخب المجلس الشعبي الوطني لمدة 05 سنوات، تحدد مهمة مجلس الأمة بمدة 06 سنوات، تجدد تشكيلة مجلس الأمة بالنصف كل 03 سنوات ، لا يمكن تمديد مهمة البرلمان الا في ظروف خطيرة جدا لا تسمح بأجراء انتخابات عادية ، وجاءت كيفيات انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني من خلال عدة مراسيم تنظيمية. (مختاري زولة ، 2013-2014، ص47)

ويشترط للمترشح إلى المجلس الشعبي الوطني ما يأتي:

-أن يكون مسجلا في الدائرة الانتخابية التي يرشح فيها.

- أن يكون بالغا خمسا وعشرين (25) سنة على الأقل يوم الاقتراع.

- أن يكون ذا جنسية جزائرية.

- أن يثبت أدائه للخدمة الوطنية أو الإعفاء منها.

- ألا يكون محكوم عليه في الجنايات، والجنح المنصوص عليها في المادة 05 من القانون العضوي ولم يرد اعتباره.

- ألا يكون محكوم عليه حكم نهائي بسبب تهديد النظام العام و الإخلاء.

ب: انتخاب أعضاء مجلس الأمة:

لقد نصت المادة101 من الدستور المعدل في نوفمبر2008 على أنه يتم انتخاب ثلث أعضاء مجلس الأمة عن طريق الاقتراع غير المباشر والسري ، من بين ومن طرف أعضاء المجالس الشعبية البلدية والمجلس الشعبي الولائي ويعين رئيس الجمهورية الثلث الآخر من أعضاء مجلس الأمة ومن بين الشخصيات والكفاءات الوطنية في المجال العلمية، الثقافية والمهنية والاقتصادية والاجتماعي.

وينتخب أعضاء مجلس الأمة المنتخبون بالأغلبية حسب نموذج الاقتراع المتعدد الأسماء في دور واحد على مستوى الولاية من طرف هيئة انتخابية مكونة من مجموع:

- أعضاء المجلس الشعبي الولائي، أعضاء المجالس الشعبية البلدية للولاية. (المادة 105 من الفصل الرابع . الأحكام المتعلقة بانتخاب أعضاء مجلس الأمة المنتخبين . من القانون العضوي للانتخاب 12 .01)

يكون التصويت إجباري ماعدا في حالة مانع قاهر، ويتم استدعاء الهيئة الانتخابية بمرسوم رئاسي قبل30 يوما من تاريخ الاقتراع.

ويمكن لكل عضو في مجلس شعبي بلدي أو ولائي ،تتوفر فيه الشروط القانونية أن يترشح لعضوية مجلس الأمة، غير أنه لا يمكن عضو من مجلس شغبي بلدي أو ولائي محل قرار توقيف بسبب المتابعة القضائية الترشح في مجلس الأمة أما عن سن الترشح للعضوية لمجلس الأمة حدد ب 35 سنة كاملة يوم الاقتراع. (المادة 107و108 من القانون العضوي 01.12 مؤرخ في 14يناير 2012 المتضمن نظام الانتخابات)

ويتم التصريح بالمرشح بإيداع المترشح على مستوى الولاية نسختين من استمارة التصريح تسلمها له الإدارة ويجب أن يملئها المترشح، وبالنسبة للمترشحين تحت رعاية حزب سياسي يرفق تصريحه بالترشح بشهادة تزكية يوقعها المسئول الأول على الحزب.

ويسجل التصريح بالترشح في سجل خاص يفتح لها الغرض يدون فيه:

-الاسم و اللقب ،وعند الاقتضاء ،الكنية وصفة المترشح.

- تاريخ الإيداع وساعته.

- الملاحظات حول تشكيل الملف ، ويسلم للمصرح وصل إيداع يبين تاريخ وتوقيت الإيداع، على أن يقدم التصريح بالترشح في أجل 15 يوما قبل تاريخ الاقتراع، ولا يتم تغيير الترشح أو سحبه بعد إيداعه إلا في حالة الوفاة.(المواد 109، 110،111 من القانون العضوي 01-12)

5-3- انتخاب أعضاء المجالس المحلية البلدية و الولائية:

أ: انتخاب أعضاء المجالس المحلية البلدية:

تعتبر البلدية القاعدة الأساسية الإقليمية للدولة، وجاء النص عليها في القانون رقم10.11 مؤرخ في 22 يوليو 2011 يتعلق بالبلديات حيث نصت المادة الأولى منه على أن "البلدية هي القاعدة الإقليمية المركزية ، و مكان لممارسة المواطنة ، و تشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية و تشكل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري"[3]. (المادة11 من القانون رقم 10/11 مؤرخ في 22 يوليو 2011)

أما عن كيفية انتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية ، فقد جاء النص عليها في القانون العضوي المتعلق بالانتخاب رقم 12-01 مؤرخ في 14 يناير 2012 حيث نصت المادة 56 منه على أنه ينتخب المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي لمدة 05 سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة ، وتجرى الانتخابات في ظرف الأشهر الثلاث التي تسبق انقضاء المدة النيابية الجارية، غير أن العهدة النيابية الجارية تمتد تلقائيا في المواد 90 و93و96 من الدستور (مختاري زولة ، المرجع السابق، ص 55)

أما عن شروط الترشح لعضوية المجالس الشعبية فقد جاء ذكرها ضمن القسم الثاني تحت عنوان: الأحكام المتعلقة بانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية، وجاء في نص المادة 78من القانون 01.1 ما يلي: "يشترط في المترشح للمجلس الشعبي البلدي أو الولائي ما يأتي:

-أن يستوفي الشروط المنصوص عليها في المادة 3 من القانون العضوي، ويكون مسجلا في الدائرة الانتخابي التي يترشح فيها.

-أن يكون بالغا ثلاث وعشرين 23 سنة على الأقل يوم الاقتراع.

- أن يكون ذا جنسية جزائرية.

- أن يثبت أداءه للخدمة الوطنية أو الإعفاء منها.

- ألا يكون محكوما عليه في الجنايات أو الجنح المنصوص عليها في المادة من هذا القانون العضوي ولم يرد اعتباره.

- ألا يكون محكوما عليه بحكم نهائي بسبب تهديد النظام العام و الإخلاء به. (مختاري زولة ، المرجع السابق، ص 56-57)

ب: انتخاب أعضاء المجالس الشعبية الولائية:

لقد جاء النص على تعريف الولاية في المادة الأولى من القانون رقم 12 . 7 مؤرخ في 21 فبراير 2012 يتعلق بالولاية بقولها "الولاية هي جماعية إقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير المركزية للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدول.

ونصت المادة 12من نفس القانون على أن "للولاية مجلس منتخب عن طريق الاقتراع ويدعي المجلس الشعبي الولائي وهو هيئة المداولة.

6- مفهوم العزوف عن الانتخاب:

أ- لغة:

أصل التسمية من اللاتينية، الامتناع عن القيام بشيء ،يبقى بعيدا ، أي الامتناع عن التصويت ، أي أن تبقى لا تتصرف، من لا ممارسة حق.

ب: اصطلاحا:

هو الامتناع عن المشاركة في المداولات أو التصويت في الانتخاب أو الاستفتاء. (عبدون ديهية، هندل صونيه، 2017-2018، ص 38.)

وفي تعريف أخر: ويعني عدم المشاركة نهائيا في أعمال المجتمع السياسي، نتيجة ضعف الاندماج الاجتماعي أو الاغتراب السياسي، وهو اتجاه يسلكه المواطنون الذين لهم الحق في الانتخاب عن قناعة نابعة من ذاتهم[2].(بوحنية قوي وآخرون، 2012،ص 38.)

وفي تعريف آخر: هو عبارة عن ظاهرة ذات أهمية بالغة لأنه يعتبر بالمعنى الضيق قرارا متعمدا بعدم التصويت، غير أنه أصبح يطلق على جميع من لا يقترعون لاتصافهم بالا مبالاة وفقدان الاهتمام بالأمور الخارجية من نطاق الأسرة الضيق، أو أنهم يشعرون بالاغتراب في الحيات العامة ، أما الذين يعتمدون الامتناع عن التصويت فهم في العادة يعبرون عن أراءهم الخاصة (هشام محمود الأقدامي، 2012، ص65.).

وقد يبدأ العزوف الانتخابي انطلاقا من عدم التسجيل في القوائم الانتخابية، كأولى الأشكال التي يظهر فيها ،كما يمكن أن يكون عن طريق عدم الذهاب إلى الانتخاب. وفي مستوى ثالث يظهر في إفساد

ورقة التصويت أو ترك الظرف فارغا، وكل هذه المظاهر تعد شكلا للامتناع عن التصويت. (نفس المرجع ، ص 66.)

7- أنواع وأشكال العزوف الانتخابي:

7-1- أنواع العزوف الانتخابي:

إن مظاهر الامتناع الانتخابي تتعدد ويمكننا في عدة نقاط تتمثل في عدم التسجيل في القوائم الانتخابية وعدم التسجيل للذهاب إلى الانتخاب للإدلاء بأصواتهم ، وترك الناخب الظرف فارغ ، تعمد الناخب إفساد الورقة الانتخابية . ومنه فأنواع الامتناع الانتخابي تتمثل في:

أ- الامتناع العقلاني: وهو الذي يصدر عن المهتمين بالسياسة و المطلعين عليها و المتابعين لأخبارها ، لأن امتناعهم هنا يعد تعبيرا سياسيا مقصودا ذو أهداف محددة ، لأنه قائم على مجموعة من المعطيات والشروط ، و قد أصبحت هذه الظاهرة في الممارسة السياسية الانتخابية. (سلمى الإمام، سمير بارة، 2009،ص.42.)

وان الامتناع العقلاني عن التصويت هي الصفة التي تتعلق بمن يهتم بالسياسة ويحمل بطاقة انتخابية وعلى دراية بالأمور السياسية، وفي هذه الحالة يعد امتناعا تعبيريا عن رفض الاختيارات المعروضة ،فهي مشاركة بطريقة غير مباشرة فهم يرون أنهم لم يجدوا من بين المرشحين من يعبر بشكل مباشر عن متطلباتهم ، ولهذا يعتبر امتناعهم تهديدا لفعالية العملية الانتخابية وشرعيتها. (عبدون ديهية، هندل صونيه، المرجع السابق، ص 42)

كما نجد أن الامتناع العقلاني ينقسم إلى ثلاثة أقسام التالية:

-القسم الأول: يمتنعون بسبب شعورهم بعدم نزاهة العملية الانتخابية، فالمواطنون ذوي المعرفة السياسية بطبيعة العملية الانتخابية وما يشوبها من تدخل حكومي من جهة، وظاهرة الترهل الحزبي من جهة أخرى ، فكلما تواجدت هذه المظاهر كلما زاد الممتنعون.

-القسم الثاني: امتناعهم عن التصويت إلا تعبيرا عن موقف سياسي رافض للممارسة الانتخابية بصورتها المعروفة.

-القسم الثالث: وهو وجه نظيفة حيث يتعلق بمن امتنع عن التصويت لأسباب قاهرة كالمرض أو السفر....،لكن في قراراتهم مقتنعون بالمشاركة.(عائشة ربيعي، 2012-2013)، ص75-74)

ب- الامتناع اللاعقلاني:

إن العزوف أو الامتناع ألاعقلاني هو الامتناع عن المشاركة في الانتخابات، من غير أن يكون لذلك أسبابه أو مبرراته، فالمواطن الممتنع يبتعد عن الممارسة السياسية ككل، أي عدم الاهتمام بالأحداث السياسية ، وهذا ما يسمى باللامبالاة، والتي ترجع إلى أسباب تتعلق بموقف الفرد الأساسي من هذه الأحداث والظروف، على أنها رفض للأهداف السياسية والمبادئ والوسائل التي يشارك فيها ، وبدرجة واسعة للأفراد وأعضاء المجتمع السياسي من جهة أخرى.

وهذا الرفض لا يرجع إلى الفشل في تحقيق الاندماج في الثقافة السائدة ، و لكن إلى الاقتناع بأن الاندماج ليسله قيمة، وهذا ما يسمى بالعزلة السياسية والتي تنتج عن رفض القيم والأهداف التي تسير العملية الانتخابية في ضل الاعتقاد بأن عملية التصويت وغيرها من العمليات السياسية الإجرائية ليست سواء ممارسات صورة لا تؤثر على مضمون السياسة[1]. (ليلة باندو، سميرة صبايحي،2015-2016،ص.54.)

7-2- أشكال العزوف الانتخابي:

ومنه أشكال العزوف نحددها كالتالي:

أ- الامتناع السياسي المحتج:

وهو يقوم على شكل الاحتجاج من شرعية النظام السياسي، ويعبر عنه بعدم الانتخاب بحيث أتى بها **لانسلو** وسماه امتناع الأشياء، هذا الامتناع يعبر عن احتجاج تجاه النظام السياسي بسبب عدم قدرة السلطات على حل المشاكل الاجتماعية.

ونسبتهم **آن ماكسال** بالممتنعين خارج اللعبة السياسية أو خارج الدائرة السياسية ، ويكون تعبيرهم باحتجاج الامتناع عن التصويت وهذا بمثابة موقف سياسي للرفض اتجاه الحكومة أو الطبقة السياسية ، وحسب **آن ماكسال** فان الممتنعين بعيدا عن السياسة، هي فئة تشعر بالقلق إزاء مشاكلهم الفردية وهم خارج اللعبة السياسية. (ربيعي عائشة، 2012-2013، ص74)

ب- الامتناع الاستراتيجي:

هو مصطلح يوصف على الممتنعون الاستراتيجيون بالممتنعين غير الدائمين داخل اللعبة السياسية، يشكلون الفئة الأكثر حيوية وديناميكية من الهيئة الناخبة هؤلاء يمتنعون عن التصويت بصفة منقطعة أي يمتنعون المشاركة في بعض الانتخابات ويشاركون في الأخرى. (ربيعي عائشة، 2012-2013،ص 74)

إن امتناعهم غير ثابت وغير مستقر حسب العوامل والظروف المحيطة بالانتخابات، ويتخذون قراراتهم في آخر لحظة ، وهم أشخاص مسيسون يهتمون بالسياسة ، لديهم شهادات عليا مندمجون اجتماعيا، يساهم الامتناع داخل اللعبة السياسية بدرجة أقل في هذا الرفض، و إن نسبة هذه الفئة الممتنعة الغير دائمين في تزايد خاصة لدى الأجيال الشابة. (ربيعي عائشة، 2012-2013،ص 74)

8- أسباب العزوف الانتخابي:

إن أسباب العزوف الانتخابي كثيرة ومتشابهة ومتعددة ويمكننا إجمالها كما يلي:

أ- أسباب غير إرادية:

وهي أسباب خارجة عن إرادة وقدرة الفرد مثل حالة الشيخوخة، المرض أو البعد عن مكاتب التصويت.

ب- أسباب اجتماعية واقتصادية:

وتتمثل هذه الأسباب الاجتماعية للامتناع عن التصويت في وجود خلل في الاندماج الاجتماعي للفرد داخل المجتمع الكلي ، بحيث يتأثر بحجم ومدى التصويت أو الامتناع عن التصويت في الانتخاب بالمتغيرات المختلفة، كالتعليم والدخل والمهنة والجنس والسن وغيرها من العوامل، حيث يرتبط الدخل إيجابا مع المشاركة، فأصحاب الدخل المتوسط أكثر مشاركة من ذوي الدخل المنخفض، وذوي الدخل المرتفع أكثر مشاركة من ذوي الدخل المتوسط. (مري عبد المؤمن، 2017، ص.222.)

كذلك يرتفع مستوى المشاركة بارتفاع مستوى التعليم حيث تعتبر الأمية أحد المعوقات التي تحول دون مشاركة الفرد في الانتخاب خاصة في دول العالم النامي، فالشخص المتعلم أكثر وعيا ومعرفتا بالقضايا السياسية، كما يميل ذوي المركز المهني المرتفع إلى المشاركة بدرجة أكبر من ذوي المكانة المهنية المنخفضة.

ويتأثر حجم ومدى المشاركة حسب نوع الانتخابات، حيث يلاحظ أن المرأة بوجه عام أقل مشاركة من الرجل غير أن التطور الاقتصادي و الاجتماعي ، يعمل على يضيق هذه الفجوة بين الجنسين. كما أن الفقر والبطالة يلعبان دورا هاما للزيادة في نسبة الامتناع بسبب نقص الإمكانيات الاقتصادية التي تجعله لا يميل إلى الاهتمام بالسياسة، وكما أن البطالة تعبر عن فشل النظام السياسي وهو بدوره يؤدي إلى عدم ثقة هؤلاء بالقادة. (عبدو ديهية، هندل صونية، المرجع السابق، ص.46.)

ج- أسباب سياسية:

وتتمثل هذه الأسباب السياسية المؤدية للامتناع في عدم كفاءة المرشحين، فساد السياسيين ، المصالح الخاصة التي تسعى إليها الأحزاب، عدم تمثيل مصالح المواطنين ومتطلباتهم. ومن العوامل الأحرى هي عزوف المواطنين عن الأحزاب السياسية الذي هو ناجم عن فقدان الثقة في الطبقة السياسية سواء الحاكمة أو المعارضة. بالإضافة إلى الضعف الكبير على مستوى البرامج وعدم تلاؤمها مع متطلبات المواطنين. (هيفاء دهويب، 2018)

بذلك فقد فشلة النخبة السياسية في توفير الحافز الضروري لاشتراك الأشخاص في الانتخابات وزيادة ميلهم للتصويت ، وكما يرى المواطنون أن هناك قنوات قليلة مفتوحة لهم للمشاركة مع السياسيين وهذا ما يولد لديهم شعور أنهم أهملوا وهمشوا من قبل السياسيين. (عصام بن شيخ، 2018، ص 05)

د- أسباب زمنية:

وان هذه الأسباب تدخل في الزمن الذي أقيمة فيه الانتخابات، و نوعها ومدى أهميتها ، و أيضا تأثير الظروف التي تجري فيها الانتخابات. (عصام بن شيخ، 2018، ص 05)

9- النماذج النظرية المفسرة للسلوك الانتخابي:

يمكن تعريف المنهج على أنه: "تجريد يعمل على تنظيم وتبسيط رؤيتنا للواقع من خلال تمثيل خواصه الجوهرية ، و هو يستخدم عادة من طرف العلماء من أجل تعميق رؤيتهم لظاهرة لا يمكن ملاحظتها بشكل مباشر". (شاقا فرانكفورت، 2004،ص.61.)

أ- نموذج التفسير البيئي:

أستعمل مفهوم البيئة في البداية في دراسة العلوم الطبيعية و علم الأحياء وهي تعني المكان الذي يعيش فيه الإنسان ويتأثر به. وبعد ذلك أستعمل هذا المفهوم في العلوم الاجتماعية من قبل علماء النفس والاجتماع و الأنثروبولوجيا وقصد الأنظمة الاجتماعية المختلفة التي يعيش فيها الإنسان. أما في علم السياسة، فقد أستعمل هذا المفهوم للإشارة إلى المحيط الاجتماعي والثقافي والمادي الموجود خارج النظام السياسي. (يحي بن يمينة،، 2013-2014، ص 58.)

في مجال السلوك الانتخابي، أول من استعمل هذا المفهوم هو **أندريه سيجفريد**، والذي رأى أن التحليل الجغرافي للسلوك الإنساني يمكننا من الوصول إلى جذور السلوك الانتخابي للمواطن ، و ذلك بالرجوع إلى انتمائه إلى التجمعات والأبنية الاجتماعية والوحدة الإقليمية التي يعيش فيها.و قد وضح هذا الباحث

عدة علاقات ترابط بين المزاج السياسي والجغرافية الإنسانية التي تؤثر على نوع النمط الانتخابي. (شاقا فرانك فورت، دافيد ناشيماز، المرجع السابق، ص64)

بناءا على ذلك حاولت مدرسة التحليل البيئي أن تنطلق من مسلمة أن السلوك الانتخابي

ما هو استجابة لرأي أو موقف، لكن هجا الأخير يخضع لشرطين أساسيين وهما:

-الاستمرارية والاستقرار الجغرافي عبر فترة زمنية طويلة . هنا استعمل **سيجفريد** بكثرة فن رسم الخرائط الانتخابية ، وبفضلها استطاع أن يحدث الأمزجة السياسية المتجذرة في الطبيعة الجغرافية للأرض ، نمط الملكية العقارية، نمط السكان ، وزن رجال الدين وأثر الحكومة.

- الأولوية التفسيرية للخصائص الاجتماعية. فالوحدات المفضلة لهذه التحليلات هي الفئات الاجتماعية، و ليس الناخبون كالفرد ، و الذين اعتبروا دائما في إطار هذا النموذج، كأعضاء في مجموعة. هنا حاول **سيجفريد** أن يوضح أثر المتغيرات الثقيلة، مثل الدين، السن، الطبقة الاجتماعية...التي تحدد بوضوح القرار الانتخابي (يحي بن يمينة ، المرجع السابق ، ص.60.)

على المستوى المنهجي، استخدمت الإيكولوجيا السياسية نوع خاص من المعطيات يقوم على تحليل البيانات الفردية المتراكمة ، والذي يقوم على الأسس الآتية:

-وحدات الملاحظة تكون مكانية.

-قيم الملاحظة تكون معطيات فردية متراكمة.

-المتغيرات تكون مختلفة وذات خصائص عامة سوسيو ديمغرافية وسياسة واقتصاد واجتماعية. (سميرة بارة، سامية لمياء، 2011، ص.191.)

ب- نموذج التفسير الاجتماعي:

شكلت الجغرافيا في البداية المفتاح الوحيد لفهم السلوك الانتخابي، وذلك من خلال قدرتها على الكشف عن العلاقات الموجودة بين نوع الانتخاب في المناطق الجغرافية المختلفة وخصائص هذه الأخيرة مثل: نمط السكان والبنى الاجتماعية والدينية....الخ.

لكن تطور بعض التقنيات المنهجية، خاصة القياس الاجتماعي، المقابلة وصبر الآراء، الصبر المكرر، سمح بالذهاب أعمق في فهم السلوك الانتخابي وإدراك السلوكيات الفردية، وذلك بأن يطلب من الناخبين أنفسهم بالإدلاء بآرائهم وتصوراتهم حول المواضيع السياسية والاجتماعية المختلفة. لقد تطورت هذه النظرية في كنف المدرسة السلوكية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمة الثانية، أين ولدت مختلف وأهم

نماذج التفسير السلوكي الانتخابي، يأتي على رأسها مدرسة كولومبيا و مدرسة ميتشيغن. (يحي بن يمينه ، مرجع سابق ، ص.64.)

-مدرسة كولومبيا والنموذج الاجتماعي في تفسير السلوك الانتخابي:

يرتبط النموذج الاجتماعي في تفسير السلوك الانتخابي بالبحوث الأولى التي قام بها **بول لازارسفيلد** وفريقه من مدرسة كولومبيا بمناسبة الانتخابات الرئاسية الأمريكية 1940،و التي نشرة في كتاب سمي اختيار الشعب. لقد هدفت هذه المدرسة في البداية إلى محاولة التعرف على الميكانيزمات النفسية المرتبطة بعملية التصويت ، و أثر الدعاية والإعلام الجماهيرية على هذه العملية. الفرضية المركزية التي قامت عليها هذه المدرسة كانت إن فعل الانتخابات هو فعل فردي، يتأثر أساسا بشخصية الناخب ومدا تعرضه لوسائل الإعلام المختلفة. (يحي بن يمينه ، مرجع سابق ، ص.64.)

-مدرسة ميشغن و النموذج النفسي في تفسير السلوك الانتخابي:

يجد هذا النموذج أصوله في الدراسة التي أجراها مركز البحوث المسيحية في جامعة مشغن الأمريكية أعوام 1956،1952،1948 بمناسبة الانتخابات الرئاسية التي أجريت خلال هذه الفترة ، و التي جمعت ثم نشرت في كتاب الناخب الأمريكي عام 1960 بقيادةAgust Compdell وزملائه. (يحي بن يمينه ، مرجع سابق ، ص68.)

ج- نموذج التفسير العقلاني:

ظهر في أواخر سنوات السبعينات و خلال الثمانينات من القرن الماضي توجهات جديدة عند الناخبين عجزت النماذج الانتخابية السابقة عن تفسيرها، مما أدى إلى ضرورة إيجاد تفسيرات جديدة تأخذ بعين الاعتبار هذه التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية ، من أجل ذلك أعد نموذج جديد إلى الواجهة بفضل جهود العالم الأمريكي Anthony Downs الذي ارتكز على نظرية الخيار العقلاني المعتمدة في الاقتصاد الكلاسيكي ، والتي تم نقلها إلى مجال الانتخاب يرى هذا الأخير أن الاختيار الانتخابي هو عملية عقلانية يقوم بها الفرد استنادا إلى حسابات المنفعة والخسارة. (شاقا فرانك فورت، دافيد ناشيماز ، مرجع سابق ، ص.70.)

فالناخب هو شخص عقلاني قادر على التعرف على مصالحه ، و له قدرة على تقييم العرض المقدم إليه من قبل المرشحين المتنافسين ليحصل منها على أكبر فائدة ممكنة ، كما يفترض في الناخب قدرته على الحصول و الاستفادة من المعلومات التي تقدم له كشف حساب الممثلين السياسيين و مصداقية وعودهم.

وعليه ، يصبح السلوك الانتخابي متذبذب حسب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر مباشرة على الشروط الموضوعية لجودة وحيات الفرد. (يحي بن يمينة ، مرجع سابق ، ص.73.)

وعيه، فان النموذج يتصور الناخب على أنه: (سميرة بارة ، سلمى لمياء ، مرجع سابق ، ص199)

– على درجة عالية من الوعي بمصالحه وبأولوياته.

– الفرد على دراية تامة بما يحصل في الساحة الانتخابية، وله معلومات كافية ومؤكدة تمكنه من إجراء المقارنات والاختيار.

–إن الفرد له ضمانات كافية من خلال تفحصه لعرض السوق الانتخابية من برامج ووعود المرشحين.

– إن الفرد يملك مستوى يمكنه من القيام بالتحليل والتقييم والنقد والمفاضلة.

– إذا ما توافرت هذه الشروط في الفرد فانه يطلق عليه اسم الناخب الاستراتيجي.

10– أوضاع البيئة السياسية وأثرها على السلوك الانتخابي عند الشباب:

يعتبر التصويت تعبيرا يقوم به المواطن لإظهار مدى ولائه للنظام السياسي أكثر من أي شيء آخر، فهو إما أن يقدم مشروعية للحكام تمكنهم من تطبيق القوانين، أو بالعكس يعبر عن رفضه لنظام الحكم أو لسياسة معينة. وعليه يأخذ الانتخاب هنا طابع سلمي ، بحيث أنه يغلق الباب أمام أي ردود فعل عنيفة.

لكن لا يذهب الناخب دائما للتصويت وهو يعتقد بأنه سيقرر أو على الأقل سيؤثر في القرارات الكبرى، بقدر ما يفعل ذلك قصد إبقاء الاتصال بينه وبين السلطة. وعليه ، فالسلوك الانتخابي وان ظل في جزء كبير منه مرتبط بالتجارب السياسية والتاريخية ، إلا أن هذا العامل ليس كافيا لتفسير اتجاه السلوك الانتخابي وهذا لوجود عوامل أخرى تؤثر فيه. وحتى نصل إلى فهم السلوك الانتخابي عند الشباب في لجزائر، ينبغي علينا دراسة المجتمع الجزائري دراسة تحليلية، أي دراسة في مكونات وقيم هذا المجتمع. (يحي بن يمينة ، مرجع سابق ، ص.99.)

أ– الثقافة السياسية:

إن علاقة الثقافة بالسياسة معطى مهم يتوجب دراسته عندما يكون موضوعنا يدور حول السلوك الانتخابي عند الشباب ، لأن الأفراد لا يتصرفون فقط وفقا لمصالحهم المادية أو انطلاقا من موقعهم الطبقي أو حسب قواعد يفرضها النظام السياسي، بل يفعلون ذلك أيضا انطلاقا من أفكار ومعتقدات وقيم ومواقف يؤمنون بها. من هنا ، شكل موضوع الثقافة السياسية حقلا مهما في النظرية السياسية وخصوصا عند المدرسة الأمريكية في العلوم السياسية. (محمد فريد عزي، 2008، ص.129.)

ضمن هذا الإطار نشير إلى أن مفهوم الثقافة السياسية يعتبر من المفاهيم الحديثة نسبيا في علم السياسة ، إذ أن ظهوره يرجع إلى عام 1956عندما استعمله العالم الأمريكي G.Almond كأحد أبعاد تحليل النظام السياسي، فكل نظام عنده يترسخ حول أنماط محددة من التوجهات التي تضبط التفاعلات التي يضمنها النظام السياسي أي أنها جزء من الثقافة العامة للمجتمع وان كانت تتسم بشيء من الاستقلالية داخلها، ويتم تناقل القيم التي تحويها الثقافة السياسية عبر عملية التنشئة السياسية، أي تلك العملية التي يتم بواسطتها إدخال القيم الثقافية لنسق القيم لدي أفراد المجتمع ، باعتبارها منظومة من القيم والأفكار والمعتقدات المرتبطة بظاهرة السلطة في المجتمع. (علي الدين هلال، نيفيف مسعد، 2002،ص.272.)

انطلاقا من ذلك يمكن تعريف الثقافة السياسية على أنها "مجموع المعتقدات والقيم والمشاعر وأنماط السلوك التي يحملها الفرد إزاء السياسة والحكم في المجتمع ، والتي تعتبر هي الأخرى نتاجا للتجربة التاريخية للمجتمع ككل من جهة ، وخبرات التنشئة الاجتماعية والسياسية التي تعرض لها الأفراد من جهة أخرى". (عبد الغاني عبد القادر،2008،ص.96.)

يتضح من هذا التعريف أن الثقافة السياسية تمنح البنية و المعنى للمجال السياسي بنفس الطريقة التي تمنح بها الثقافة الانسجام في الحيات الاجتماعية ، و طالما أن السياسة تعنى بشكل عام في تسيير شؤون المجتمع، فانه لابد أن تتأثر بثقافة المجتمع الذي تقوم على أمره، والجزائر لا يمكن أن تحيد عن هذه القاعدة ، إذ لا يمكن فصل السياسة عن الثقافة السياسية للمجتمع ، والتي هي نتاج العوامل التاريخية و النظام السياسي والاجتماعي. (محمد فريد عزي، مرجع سابق، ص.130.129.)

ب– التنشئة السياسية:

يتفق الكثير من علماء السياسة والاجتماع على أهمية مفهوم التنشئة السياسية في تفسير السلوك السياسي والانتخابي للفرد، وتنبع هذه الأهمية من فكرى أن جميع المجتمعات الإنسانية تعتمد في تماسكها وتطورها على ما يتوفر لديها من فهم مشترك للقيم والعادات والتقاليد التي تسود المجتمع ، وهنا تتدخل عملية التنشئة السياسية في تكوين هذه الآراء والقيم والاتجاهات التي تعتبر استعدادات كامنة لإنتاج استجابات سلوكية محددة[4]. (سعد إسماعيل علي،1981،ص141.)

لكن إن كان هناك اتفاق على أهمية مفهوم التنشئة في الدراسة السياسية، إلا أنه لا يوجد اجتماع على محتوى هذا المفهوم نظرا لعدم الاتفاق على محتوى مفهوم السياسة نفسه، حيث تتنافس نظريتان تحمل كل منهما تصورات مختلفة ، فالأولى انتشرت في الولايات المتحدة منذ الخمسينات تفيد بأن هناك تنشئة

سياسية محضة تقوم على آليات وقنوات خاصة تتم عبرها عملية النقل والتواصل. أما النظرة الثانية تمثلها مدرسة علم الاجتماع النقدي تعتبر أن السياسة ما هي إلا المسمى الآخر للاجتماع وتنفي أن تكون هناك تنشئة خاصة بالسياسة ،فهي تنظر إلى العلاقات السياسية على أنها لا تقتصر على تلك العلاقات والأفعال المرتبطة بالمؤسسات السياسية المحضة ، وإنما تتسع لكي تشمل عالم العلاقات الاجتماعية كالعلاقات بين الطبقات ونظام التراتب الاجتماعي ، آليات الصراع الاجتماعي الخ...،إذ تعتبر أن العلاقات السياسية بوصفها علاقات سلطوية توجد في ثنايا معظم العلاقات الاجتماعية. (محمد فريد عزي، المرجع السابق ، ص.47.)

عموما، ولتجنب هذا الخلاف النظري ،فإننا سنأخذ الاعتبارات الآتية لمقاربة هذا المفهوم في هذه الدراسة:

-تدور فكرة التنشئة السياسية على أن الفرد يولد في مجتمع سابق على وجوده، له قيمة وأفكار ومؤسسات، ويحاول أن ينشئ هذا الفرد على هذه القيم و الأفكار.

- هي عملية لا تتم في فراغ، بل تتكفل بها عدة مؤسسات اجتماعية وسياسية حاملة لقيم المجتمع التاريخية والاجتماعية والثقافية والسياسية[2]. (محمد سعد أبو عمود وآخرون، 2004، ص.198.)

- تختلف طبيعة التنشئة السياسية من وقت إلى آخر تبعا لاختلاف البيئة والظروف الاجتماعية والسياسية التي يعيشها المجتمع ، فعملية التنشئة مرتبطة إلى حد كبير بطبيعة الكيان السياسي وما يسوده من إيديولوجية وما يتبناه النظام القائم من سياسات وأساليب في تنظيم الناس وتوجيههم نحو هدف مشترك[3]. (مولود زايد الطبيب،2001،ص.2)

-إن التجارب التي تحدث في مرحلة الطفولة تلعب دورا هاما في تشكيل اتجاه الأفراد وتوجيه سلوكهم الفعلي فيما بعد. وقد يستمر تأثير هذه التجارب والخبرات على الأفراد طوال سنوات المراهقة والنضج . فانه يمكن القول أن كل ما يتعلمه الفرد وما يمر به من تجارب طوال حياته، من الطفولة وحتى سن الرشد ، يؤثر بدرجة كبيرة على مدى مشاركته السياسية. (محمد سعد أبو عامود وآخرون ، المرجع السابق،ص،198.)

وعليه، يفترض علماء الاجتماع والسياسة أن التنشئة السياسية السليمة هي تلك التي تحقق وظيفة تدعيم النسق السياسي، لذا يعرفها Langton على أنها "الطريقة التي ينقل بها المجتمع ثقافته السياسية من جيل إلى جيل ، وهذه العملية تخدم المجتمع حيث أنها تساعد على حفظ التقاليد والتعاليم والمؤسسات السياسية لذلك المجتمع. (مولود زايد الطيب، المرجع السابق، ص.11)

ج- العوامل التنظيمية للعملية الانتخابية:

يقصد بالعوامل التنظيمية للعملية الانتخابية في هذه الرسالة مجموع النصوص التشريعية والتنظيمية التي تنظم الانتخاب في دول معينة، والتي تتضمن في آن واحد نظاما، ونظما انتخابية مختلفة . وعليه يكون من الضروري من الناحية المنهجية تحديد المقصود بالنظام الانتخابي والنظم الانتخابية في هذا العمل[3]. (عبد المؤمن عبد الوهاب، 2006 -2007 ،ص.4.)

إن النظام الانتخابي بمفهومه الضيق هو تلك التقنيات الرياضية التي تعمل على ترجمة الأصوات التي يتم الإدلاء بها في الانتخابات إلى عدد المقاعد التي تفوز بها الأحزاب والمرشحون والمشاركون فيها، ويتم ذلك عن طريق اختيار طريقة لا تخرج عن العائلتين الكبيرتين المعروفتين في هذا المضمار، وهما نظام الأغلبية ونظام التمثيل التناسبي أو النظام المختلط الذي هو مزيج من الاثنين، فهو إذن تلك التقنيات التي تسمح بتحويل الأصوات إلى مقاعد في المجالس المراد تشكيلها[4]. (أندرو رينولدز وآخرون، 2010،ص19.)

أما النظم الانتخابية، فهي تعني تلك المجموعة من القواعد القانونية التي تنظم وتحكم المسار الانتخابي في مختلف مراحله ، انطلاقا من التسجيل في القوائم الانتخابية وحق الاقتراع، العمليات المادية للتصويت بما فيها العمليات التحضيرية له، أحكام الحملة الانتخابية ،أنماط الاقتراع وأخيرا إعلان النتائج والمنازعة المتعلقة بالعملية الانتخابية برمتها. فنظام الانتخابات بهذا المفهوم أعم وأشمل ، وهو الإطار الذي تندرج فيه معالجتنا للنظام الانتخابي الجزائري، عند التعرض بالتحليل لطرق تنظيم الانتخابات في القانون الجزائري[1]. (عبد المؤمن عبد الوهاب، مرجع سابق،ص.5)

إذا ما انطلقنا من هذه النقطة، يمكن القول إن النظام الانتخابي لم يشكل أي مشكلة بالنسبة للسلطة خلال السنوات الثلاثين الأولى بعد الاستقلال، إذ لم يكن يعني الانتخاب سوى الولاء وضمان الشرعية للقرارات المأخوذة مسبقا في أعلى هرم الدولة. فلانتخاب كان خاليا من المحتوى السياسي ، ويستجيب أكثر لمنطق زبائني واجتماعي. فبطاقة الناخب المختومة بختم رسمي تحمي الناخب من مضايقات الإدارة ، بينما نجد أن بطاقة الانخراط في الحزب الوحيد (جبهة التحرير الوطني) شكلت أحد العناصر الضرورية من أجل الوصول مناصب المسؤولية والحصول على مكافأة مادية ورمزية. باختصار كان الناخب في وضعية خاضع بسيط لا يمارس فعليا حقوقه وإجاباته الانتخابية[2]. (يحي بن يمينة ، مرجع سابق ،ص.118)

11- انعكاسات الوضع الاجتماعي والاقتصادي للشباب على سلوكهم الانتخابي:

أفضل اكتشاف معروف تم التوصل إليه عن الإقبال عن التصويت هو أن المواطنين الذين ينتمون إلى منزلة اقتصادية واجتماعية أعلى يشاركون أكثر في الحيات السياسية ، إذ نجد نظريات مختلفة حول "لماذا يصوت الناس" ترجع ترجيحا قويا أثر مكونات الحالة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد على سلوكهم الانتخابي[3]. (ريموند وولفينغز،سيفن رونستون،2007، ص.25)

أ- المستوى المعيشي والمشاركة الانتخابية:

يفترض نموذج التحليل الاقتصادي للانتخابات أن الناخب يملك تفضيلات سياسية ، وهو قادر على ترتيبها ترتيبا هرميا حسب أولوياته، واختيار البديل الذي يعظم منافعه. بهذه الطريقة يبني الناخب اختياره بالاعتماد على السوق السياسي ، مثل المستهلك الاقتصادي الذي يريد شراء سلعة ما ، وفي هذه الحالة، تصور الناخب للانتخاب وتأثره به يكون حاضر من خلال إجراء عملية تقييم للانجازات السابقة والوعود المستقبلية للمرشحين. هنا، نجد أن نموذج القياس الاقتصادي الذي يقيس أثر المتغيرات الاقتصادية مثل البطالة ، التضخم، الإنتاج ، مستوى الأسعار...على نتائج وشعبية الحكومة يرجع فرضية المسؤولية الحكومية. فالناخب يضع الحكومة مسئولة عن الحيات الاقتصادية للمجتمع، ويصوت على أساس ذلك. وعليه، يمكن توقع عدة نتائج للفعل الانتخابي بالاعتماد على مفهوم المسئولية الحكومية. فالانتخاب يمكن أن يكون استذكاري إذا ما تصرف الناخب حسب الإنجازات السابقة للمرشحين ، أو تكهني على أساس الإنجازات المنتظرة. بالنتيجة، قد يتصرف الناخب بشكل Egotropique إذا ما أخذ في الحسبان حالته الشخصية، أو Sociotropique إذا ما أخذ في الحسبان الحالة الاقتصادية العامة للبلاد ، وهو الشكل الأكثر شيوعا. (يحي بن يمينة ، مرجع سابق ، ص.138.)

بالرجوع إلى حالة الجزائر، نجد الكثير من التفسيرات تربط أسباب ضعف المشاركة الانتخابية بالمستوى المعيشي للمواطن، والمرتبطة بدوره بالحالة الاقتصادية العامة للبلاد. فقد شكلت سوء الأحوال الاقتصادية التي انطلقت منها أسباب عدم الاستقرار والأمن السياسي في البلاد خلال تسعينيات القرن الماضي ، وليس أدل على هذا من أحداث 5أكتوبر1988،و التي مثلت الشرارة الأولى لتصاعد أعمال العنف، كانت كرد فعل للأزمة اقتصادية خانقة نتيجة عن فشل نموذج التنمية الاقتصادية الذي اعتمدته النخبة الحاكمة بعد فترة وجيزة من الاستقلال، والذي استمر خلال عشرية من الزمن (1967-1977). (محمد سعد أبو عامود وآخرون، مرجع سابق، ص.160).

ب- النظام التعليمي وأثره على المشاركة الانتخابية عند الشباب:

ظـهر التعليـم بشكله الحديث الذي يتضمن نقل المعرفة في مرافق دراسية محددة بانتشار الطباعة وارتفاع معدلات القراءة والكتابة ، حيث أصبح بالإمكان الاحتفاظ بالمعرفة ، ثم إعادة إنتاجها واستهلاكها في أوساط أعداد متزايدة من الناس في أماكم متعددة. ومع اتساع التصنيع ، بدأ العمل يتخذ طابعا أكثر تخصصا ، و أخذ الناس يكتسبون المعرفة المجردة بالإضافة إلى المهارات العلمية في مجالات القراءة والكتابة والحساب. (يحي بن يمينة ، المرجع السابق ، ص.144.)

بعد ذلك، توسع التعليم والتربية في القرن 20 بسبب ازدياد الحاجة إلى قوت عمل أكثر علما وانضباطا. ومع التوجهات الراهنة لإقامة اقتصاد ومجتمع المعرفة ، يلاحظ تزايد في أهمية التعليم، حيث نجد تضاؤل الفرص أمام العاملين غير المهرة في سوق العمل، وازدياد الحاجة إلى العاملين الملمين بالثقافة الحديثة ، والقادرين على اكتساب مهارات جديدة مع توخي الابتكار في أساليب عملهم(يحي بن يمينة، المرجع السابق، ص.144.)

كنتيجة لذلك، أصبح التعليم مكونا أساسيا وشرطا ضروريا من شروط التنمية بكل أبعادها، ومنها التنمية السياسية . فوجود مستوى معين من التعليم ضروري لتنمية الفرد والمجتمع سياسيا، حيث يعد التعليم أداة من أدوات تشكيل الاتجاه والدوافع السلمية للنمو السياسي والتطور الاجتماعي. وعليه، أصبحت الأنظار متوجهة اليوم إلى المؤسسة التعليمية بوصفها المكان الأمثل للتنمية الإنسانية، ومواجهة التحديات المصيرية للعولمة والانفجار المعرفي. هنا، تنظر اللجنة العالمية للتربية في اليونسكو إلى السياسات التربوية بوصفها "عملية مستمرة لتنمية المعرفة النظرية والتطبيقية ،كما تنظر إليها بوصفها عملية بناء الشخصية الإنسانية وبناء للعلاقات الاجتماعية بين الأفراد كما هو الحال بين الجماعات والأمم[3]. (راضية أبو زيان، 2009،ص.101)

من ثم أصبح من الثابت في الدراسات السياسية والانتخابية أن التعرض بشكل أكثر للعليم يلحق قدر أكبر لدا الفرد للتعلم والخوض في السياسة دون تخوف. فالتعليم يزود الفرد بالمعلومات الضرورية حول المسائل السياسية ومجالات المعرفة، كما أنه يزوده بطائفة من المهارات التي يمكن أن تسهل عليه إتقان الجوانب البيروقراطية للتسجيل والتصويت، وأيضا عملية الإدراك السياسي. (ريموند وول فينغز، ستيفن رونستون، مرجع سابق ، ص26.)

ج- الانتماءات الأولية والمشاركة الانتخابية:

تحتل الولاءات أو الانتماءات الأولية للناخب دورا محوريا في تحديد سلوكه الانتخابي، فوجود ما يكفي من العلاقات لاجتماعية للإنسان المرتبطة بالسياسة يجعلنا نهتم بالقالب الاجتماعي للسلوك الانتخابي. هذا الأخير ما هو إلا جزء من سلوكه ووجوده ككائن اجتماعي، زيادة على ذلك، تعتبر هذه الطريقة من أنسب الطرق لمعالجة الإنسان الغير منغمس في السياسة بشكل كبير، ومباشر فالرجل السياسي ليس شيئا مجردا، بل مرتبط برجال آخرين بطرق مختلفة. (علاء الدين هلالي ، نيفين مسعد ، مرجع سابق ، ص.278.)

انطلاقا من هذا، يمكن معالجة السلوك الانتخابي للفرد باعتباره شخص يعمل في قالب اجتماعي يتضمن علاقات بين أشخاص ، وتصور القالب هذا يعني وجود أعمال متداخلة وعمليات توجه الناس نحو بعضهم البعض ، وتجعلهم قابلين للتجاوب. من هنا تبرز فكرة الانتماء والولاء كصمام أمان لاستمرارية الجماعة. (يحي بن يمينة ، المرجع السابق ، ص.151.)

يمكن تعريف الانتماء على أنه علاقة نفسية في المقام الأول ، وهو الشعور بمفهوم "النحن" وتنبثق من ذلك العلاقات بين "النحن" و"الهم". فالانتماء هو شعور الإنسان بالانخراط في جماعة ما، واعتناقه لرموزها وتقاليدها وسلوكياتها. هذا الشعور يعطيه ذاتية وخصوصية ما، كما أنه يمكن أن يضع الحدود بين الجماعات الأخرى، ويحدد طبيعة العلاقات بينهما مثل التعاون أو المنافسة.... (علاء الدين هلالي ، نيفين مسعد ، مرجع سابق ، ص.280.)

12- واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات الرئاسية 2014:

في ضل حراك عربي أصطلح عليه إعلاميا بالربيع العربي: وهو خرجات احتجاجية مست العديد من الدول العربية تونس، مصر، ليبيا، اليمن، الأردن، تمكنت كل من تونس ومصر وليبيا بالإطاحة بنظم الحكم، وتحول سوريا واليمن وليبيا إلى ساحة نزاعات وتحت هواجس الحراك الذي مس الجزائر في جانفي 2011، أصطلح عليه بمظاهرات الزيت والسكر و تحت ضغط هذه الأحداث جاءت الانتخابات الرئاسية في 17 أفريل 2014،التي تزامنت مع إعادة ترشيح الرئيس بوتفليقة ، جعل منها انتخابات غير مسبوقة ، من حيث السياق ، و المرشحين ،والحملة الانتخابية، والنتائج والانعكاسات[1].

أ- إحصائيات الانتخابات الرئاسية لسنة 17 أفريل 2014:

الولاية	عدد الناخبين المسجلين	عدد المنتخبين	عدد الأصوات المعبر عنها	عدد الأوراق الملغاة	نسبة %المشاركة
أدرار	220052	150904	141319	9585	%68,58
الشلف	700202	396319	365993	30326	56,6%
الأغواط	245629	172942	162418	10524	70,41%
أم البواقي	407231	176955	157660	19295	43,45%
باتنة	632253	268584	747876	20672	42,47%
بجاية	529218	124031	108315	15716	23,44%
بسكرة	448752	234539	210699	23840	52,26%
بشار	200438	121990	111005	10985	60 ,86%
البليدة	683949	299358	252997	46361	43,77%
البويرة	508208	173922	153511	20411	34,22%
تامنراست	127220	88864	84271	4593	69,85%
تبسة	432395	237426	220362	17064	54,61%
تلمسان	664719	420057	390417	29640	63,19%
تيارت	838862	340119	318492	21627	63,12%
تيزي وزو	684351	137622	122748	14874	20,11%
الجزائر	1891186	774714	6000342	114372	37,79%
الجلفة	525092	382049	368363	18186	72,76%
جيجل	412916	182026	153491	28535	%44,08
سطيف	933049	435109	368334	66775	%46,63
سعيدة	238904	153626	144287	9339	3%,64
سكيكدة	591946	311957	265930	46027	7%,52
سيدي بلعباس	45260	302519	280371	22148	89%,66
عنابة	438752	234809	203933	30876	52%,53
قالمة	368639	212516	188170	46243	65%,57
قسنطينة	587016	252690	213273	39417	05%,43

المدية	545968	298521	264460	34061	68%,54
مستغانم	467382	375738	360393	15345	39%,80
المسيلة	609939	334185	305442	28743	79%,54
معسكر	528252	368387	347989	20398	74%،69
ورقلة	291674	129457	116835	12622	38%،44
وهران	1038288	532140	483841	48299	25%,51
البيض	176925	123534	115770	7764	69 ,82%
ايليزي	34506	16169	15342	827	46,86%
برج بوعريريج	409935	203181	175775	27406	49,56%
بومرداس	470835	195193	153401	31918	39,36%
الطارف	298756	195193	178487	16704	65,34%
تندوف	78005	61144	55630	5514	78,38%
تسمسيلت	180371	129074	121301	7773	71,56%
الوادي	385311	187776	178610	9166	59,46%
خنشلة	2 32756	125315	118580	6735	53,84%
سوق أهراس	314437	161826	146296	15530	51 ,47%
تيبازة	413012	223285	190668	32617	54,06%
ميلة	494881	214167	186820	27347	42,28%
عين الدفلى	467667	233646	209720	23926	49,96%
النعامة	134203	83346	75782	7564	62,1%

المصدر: المجلس الدستوري، إعلان رقم02،ا م د/14مؤرخ في 22 جماده الثانية عام 1435 الموافق 22 أبريل سنة 2014، يتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية.

فحسب ما أعلنه المجلس الدستوري الجزائري في بيان رسمي له على النتائج النهائية لانتخاب رئيس الجمهورية الذي جرى يوم17أفريل2014 ، فان نسبة المشاركة بلغت 50,07 ،وكما أعلن أن عدد الناخبين المسجلون هو22.880.678مليون ، أما عدد الناخبون المصوتون فهو11.600.948مليون،وبعد فرز الأصوات الملغاة البالغة1.132.135 مليون، وبعد فرز الأصوات أكدت أن عدد الأصوات الصحيحة المعبر عنها بلغت10.468.848.

وتظهر لنا المؤشرات النهائية لنتائج الانتخابات الرئاسية 2014 أن عدد الأصوات الملغاة التي تم إحصائها قد بلغ 1.132.136 صوت من إجمالي الأصوات البالغ عددها 22.880.678ناخب مسجل، وأما نسبة الأصوات الصحيحة المعبر عنها في الانتخابات فقد بلغت 45%.

وكما تسجل نسبة 50 ,7% تراجع كبير في نسبة التصويت، بينما بلغت في رئاسيات 2009 نسبة 74,11% ، أي بتراجع يقارب نسبة 25%، وهو مؤشر لظاهرت العزوف السياسي للمواطن الجزائري خاصة فئة الشباب ، هذه الظاهرة التي كانت تعرف أكثر في الانتخابات التشريعية مثلما حدث في انتخابات 2007،ولم تكن في الانتخابات الرئاسية. (مراد بن سعيد، 2014،ص.49.)

وكما أن نسبة الأوراق العالية التي بلغت 10,81 بالمئة من أصل 45,75 بالمئة من نسبة الأصوات المعبر عنها ، تعتبر وسائل يود الناخبون إيصالها إلى السلطة للتعبير عن حالات التذمر من الوضع القائم ، وعدم إيمانهم بالعملية الانتخابية برمتها ، على أساس التجارب السابقة التي تؤكد في كل مرة أن صوت المواطن لا يؤخذ بعين الاعتبار، وهو ما أصطلح عليه ب "الأصوات الغاضبة". (عبدو ديهية، هندل صونية ،المرجع السابق،ص.91.)

ومن الملاحظ أيضا هي ظاهرة جديدة وغريبة عن المجتمع الجزائري وهي ظاهرة "الجهورية في الانتخابات"، حيث أن منطقة الغرب سجلت نسب تصويت مرتفعة مثل نعامة نسبة66,06وتلمسان بنسبة 63,1 بالإضافة إلى غليزان التي أدرجت في المرتبة الأولى من حيث نسبة الانتخابات بنسبة82,12وتليها مستغانم بنسبة80,39،مع انخفاض النسبة نوعا ما في مناطق الغرب كسوق أهراس بنسبة51,84وتبسة بنسبة54,91وما يثير الاهتمام هو نسب التصويت المتدنية في المدن التالية: تيزي وزو بنسبة20,11 بجاية بنسبة 23,44 البويرة بنسبة37,79بومرداس بنسبة39,36وهي نسب منخفضة جدا مقارنة بباقي ولايات الوطن[4]

وما نلاحظه أيضا هو الاختلاف الكبير بين أكبر نسبة مشاركة المستحقات في غليزان بنسبة 82,12 وأدنى نسبة مشاركة مقدرة بنسبة 15,20 في تيزي وزو، وأيضا انخفاض نسبة المشاركة خاصة في المدن الكبرى كالجزائر بنسبة 37,79 ووهران بنسبة 51,25 وان تلك الأرقام هي مؤشرات تدل على متطلبات كل ولاية وعلى السلطة دراستها ومعرفة أسبابها وإيجاد حل لها

ومن المظاهر الملاحظة أيضا هي التصويت بالظرف الفارغ أو الأصوات البيضاء، والتي تعبر تعبيرات سياسية لإظهار عدم رضا الناخبين عن المرشحين ، وعدم الرغبة في دعم أي مرشح ، وهو سلوك انتخابي

تعبيري عن رفض الإدلاء بصوت لأي قائمة وهذا الموقف السياسي الذي يجسده الناخب يدل على الفجوة بين المواطنين والسلطات وتعكس ردة فعل من طرف الشعب الجزائري.

ومن الملاحظ في الجدول هي فئة الممتنعين عن التصويت الذين لم يصوتوا رغم كونهم في قائمة الناخبين المسجلين الذين يبلغ عددهم 11.279.694 ممتنع عن التصويت أي نسبت 49,39 مقاطع للانتخابات.

وان كل هذه الإحصائيات والأرقام هي مؤشرات تدعو إلى دراستها ومعرفة أسباب العزوف عن الانتخاب، وتستدعي تحليل التفاوت الموجود في المشاركة والامتناع عن الانتخاب في كل ولاية من ولايات القطر الوطني.

13- الحلول المقترحة لمواجهة العزوف الانتخابي:

أ- احتساب الأصوات البيضاء:

أن الأصوات الفارغة لها نصيبها في الانتخابات ولذلك فان ذلك يدل على إيصال رسالة ما عن طريق التصويت بظرف فارغ، وهذا ما يجعل للناخب له صوت جديد يجعل به عدم رضاه مسموعا فيما يتعلق بالنظام السياسي، ومن الواضح أن الأصوات الفارغة مؤشرا، ولكن ليس لها تأثير على نتيجة التصويت. وان هذه الطريقة اعتمدت في فرنسا ولقد احتسبت الأصوات الفارغة عن الأصوات الباطلة، ولقد منح المواطنون الذين يرفقون الامتناع عن التصويت لأول مرت الحق في إظهار التزامه بالعملية الديمقراطية، مع الإعراب عن خيبة أملهم من الترشحات المقترحة، ولكن، تلك الأصوات تلك الأصوات لا تحتسب ضمن الأصوات المدلى بها. (عبدو ديهية ، هندل صونية ، المرجع السابق ، ص.133.)

ب- التصويت الإلزامي:

إن التصويت الإلزامي مفعل في بعض الدول في أوربا بلجيكا، لكسمبورغ، واليونان ويلتزمون به وهناك أيضا أستراليا والبرازيل التي لها مبدأ تشجيع مشاركة الناخبين من خلال إدخال آلية الجزاءات النقدية ، وان الآثار المتوقعة على مستوى المشاركة تعتمد على شدة الجزاءات وعلى مدى تطبيقها الفعال. بذلك يصبح التصويت الإلزامي واحد وليس مجرد حق ، وهذى السلوك هو فرصة للمجتمع أين يقلل من شرعية المسئولين المنتخبين ومن القرارات العامة التي يتخذونها. (عبدو ديهية ، هندل صونية ، المرجع السابق ، ص.133.)

ج- التصويت البريدي (الكترونيا):

وهذا احتمال موجود على سبيل المثال في كندا وأن الفكرة في التصويت عن طريق الاقتراع الخاص في البريد ويكون الإجراء بسيطا ، بحيث على المرأة التسجيل مسبقا في مركز الاقتراع الخاص به وعندما يتم إجراء الانتخابات يتم إرسال مواد التصويت إلى الناخب ونما أن العملية طوعية يمكن إعطاء توكيل لشخص بالتصويت عن طريق البريد الخاص، و ان ميزت التصويت فيمكن أن يطبق في الواقع إذا كان السياسيون يريدون حقا محاربة الامتناع عن التصويت. (عبدو ديهية ، هندل صونيا ،ص.134)

الإطار التطبيقي:

1-عرض نتائج البيانات:

الجدول 01: توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	25	14.66
أنثى	35	58.33
المجموع	60	**100 %**

يمثل الجدول رقم "01" متغير الجنس للأفراد العينة، حيث أبرزت نتائج إجابات المبحوثين على: بالنسبة للمبحوثين لفئة الإناث بنسبة **58.33%** في حين شكلت نسبة **41.66%** المبحوثين من جنس الذكر.

الجدول رقم 02: توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

العمر	التكرار	النسبة
من 18 إلى 23 سنة	46	76.66
من 24 إلى 28 سنة	08	13.33
من 29 إلى 34 سنة	06	10
المجموع	60	**100%**

يمثل الجدول رقم "02" متغير العمر لإفراد العينة حيث أبرزت نتائج الإجابات المبحوثين على: بالنسبة للفئة العمرية من 18 إلى 23 سنة بنسبة **76.66%** وبالنسبة للفئة العمرية من 24 إلى 28 سنة بنسبة **13.33%** وبالنسبة للفئة العمرية من 29 إلى 34 سنة بنسبة **10%** .

جدول رقم 03: توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
جامعي	50	83.33
ثانوي	10	16.66
المجموع	60	**100%**

يمثل الجدول رقم "03" يتغير المستوى التعليمي لإفراد العينة حيث أبرزت نتائج إجابات المبحوثين على: بالنسبة للمبحوثين الذين لديهم مستوى جامعي نسبة **83.33%** في حين مثلت نسبة **16.66%** المبحوثين الذين لديهم مستوى ثانوي.

وعليه شكلت فئة الذين لديهم مستوى الجامعي الفئة الثالثة على المبحوثين. مما سنقدم تفسيرات واقعية لظاهرة عزوف الشباب عن الانتخابات ذلك فئة الجامعيين تفسير من الفئة الاجتماعية المثقفة المحسوبة على النخبة.

الجدول رقم 04: إجابة أفراد العينة على السؤال 04

سؤال رقم 04	التكرار	النسبة
دائما	4	6.66
أحيانا	42	70
غالبا	14	23.33
المجموع	60	**100%**

يمثل الجدول رقم "07" إجابات الأفراد العينة عن سؤال متابعتهم لأنشطة الأحزاب السياسية في الجزائر، وقد جاءت الإجابات عن النحو الأتي: حيث كانت النسبة الأكبر في صالح متابعة النشاطات السياسية أحيانا بنسبة **70%** لإفراد العينة في حين كانت النسبة الأقل بمتابعتهم الدائمة للأحزاب السياسية. إن قراءة نتائج الجدول أعلاه تشير إلى عدم ثقة المبحوثين في نشاط الأحزاب السياسية وعدم الاندماج في العملية السياسية وقد يشير الأمر أيضا إلى فقد إن هذه الأحزاب لمصداقيتها كنتيجة حتمية لطبيعة الممارسات التي كانت تقوم بها.

الجدول رقم 05: إجابة أفراد العينة على السؤال 05

سؤال 05	التكرار	النسبة
نعم	07	11.66
لا	53	88.33
المجموع	60	**100%**

يمثل الجدول رقم "08" إجابات أفراد العينة عن سؤال الانتماء إلى حزب سياسي معين، وقد جاءت الإجابات على النحو التالي: حيث كانت الإجابة ب "لا" هي الغالبة بنسبة **88.33%** من إجابات المبحوثين في حين كانت الإجابة ب "نعم" بنسبة .**11.66%**

تفسر نتائج الجدول إلى إن فئة المبحوثين لا تحاول مطلقا الانتساب إلى الأحزاب السياسية من خلال مجموعة المبررات التي يعد عدم الثقة في هذه الأحزاب أهمها مع عدم تمكين هذه الآخرة الشباب من الاعتلاء مناصب قيادية فيها وبالتالي طغيان سياسة التهميش مما يحول دون استقطابها

الجدول رقم 06: إجابة أفراد العينة على السؤال 06

سؤال 06	التكرار	النسبة
دائما	08	13.33
أحيانا	35	58.33
غالبا	17	28.33
المجموع	60	**100%**

يمثل الجدول رقم "09" إجابات أفراد العينة عن سؤال إن كانت تعبر الأحزاب السياسية عن انشغالات المواطنين بما فيهم فئة الشباب حيث كانت إجابات المبحوثين في تعبير دائم عن إجاباتهم بنسبة **13.33%**في حين رؤيتهم في تعبيرها أحيانا عن انشغالاتهم بنسبة **58.33%** وتعتبر النسبة الأكبر أما بالتعبير غالبا كانت بنسبة **28.33%**.

تشير نتائج الجدول إلى إن أفراد العينة يرون إن الأحزاب السياسية في الغالب تخدم فقط أجندتها السياسية وأنها بعيدة كل البعد عن التعبير عن انشغالاتهم وهو ما يحيلنا إلى تفسيرات السابقة المرتبطة بعدم الانتماء إلى هذه الأحزاب.

الجدول رقم 07: إجابة أفراد العينة على السؤال 07

سؤال 07	التكرار	النسبة
دائمة	17	28.33
أحيانا	33	55
غالبا	10	16.66
المجموع	60	**100%**

يبين الجدول رقم "04" إجابات أفراد العينة حول مسألة الامتناع عن التصويت حيث جاءت إجابات المبحوثين على السؤال على النحو التالي: عبرت نسبة **55%** من المبحوثين أنهم أحيانا يمتنعون عن التصويت في حين عبرت نسبة **28.33%** عن ديمومة تصويتهم في الانتخابات في حين كانت **16.66%** معبرة عن امتناعهم عن التصويت في الانتخابات (غالبا).

إن قراءة الجدول أعلاه تشير إلى إن تراجع نسب الامتناع عن التصويت لدى المبحوثين مما يقدم أدلة واضحة على المشاركة الدائمة لهذه الفئة في المواعيد الانتخابية.

الجدول رقم 08: إجابة أفراد العينة على السؤال 08

سؤال 08	التكرار	النسبة
نعم	11	18.33
لا	49	81.66
المجموع	60	**100%**

يمثل الجدول رقم "06" إجابات أفراد العينة حول قيامهم بالمشاركة والتصويت في الانتخابات الرئاسية في 2019، حيث جاءت إجاباتهم بمشاركتهم في العملية بنسبة **18.33%** في حين عبرت نسبة **81.66%** عن عدم مشاركتهم في العملية .

إن تفسير هذا التباين في الإجابات نرده إلى الظرف السياسي الذي ميز تلك الانتخابات والتي ترجع حالة الشك وعدكم اليقين من جدوى المشاركة في العملية بحد ذاتها ومخرجاتها بشكل كامل.

الجدول 09: إجابة أفراد العينة على السؤال 09

سؤال 09	التكرار	النسبة
نزيهة	6	10
نزيهة إلى حد ما	22	36.66
مزورة	32	53.33
المجموع	60	**100%**

الجدول رقم "05" يشير إلى تقييم العملية الانتخابية في الجزائر من ناحية النزاهة والتزوير، وبناء على ذلك جاءت نتائج الجدول أعده لتشير إلى ما يلي : مثلت النسبة **10%** إجابات فئة المبحوثين الذين عبروا

عن رأيهم بنزاهة العملية الانتخابية، في حين مثلت نسبة **36.66%** فئة المبحوثين الذين أجابوا عن نزاهة الانتخابات نوعا ما .

أما النسبة الغالبة عن إجابات أفراد العينة عن السؤال فكانت بنسبة **53.33%** على إن الانتخابات مزورة. إن قراءة نتائج الإجابات أفراد العينة توضح عدم ثقة فئة المبحوثين في العملية الانتخابية برمتها وهو ما تبينه النسبة العالية لإجاباتهم حول هذا الخيار.

الجدول 10: إجابة أفراد العينة على السؤال10

سؤال 10	التكرار	النسبة
عدم اقتناعك بأهميته في إحداث التغيير	30	50
طريقة الاحتجاج على الوضع السياسي	21	35
اللامبالاة	09	15
المجموع	60	**100%**

يمثل الجدول رقم "10" إجابات أفراد العينة عن سؤال هل امتناعك عن التصويت هو ناتج عن عدم اقتناعك بأهميته في إحداث التغيير أو التعبير عن احتجاجك على الوضع السياسي أو هي لامبالاتك . حيث تحصلنا على نسبة **50%** من عدم اقتناعهم بأهميته كإحداث تغيير من نسبته الإجمالية في حين كانت نسبة **35%** لصالح اعتبارها كطريقة للاحتجاج على الوضع السياسي . وكانت نسبة **15%**تعبر منهم عن لا مبالاتهم بالعملية الانتخابية.

عبر أفراد العينة من خلال الجدول رقم "10" عن عدم اقتناعهم بالأساس عن دور العملية الانتخابية في إحداث التغيير وهو ما يقزم القدور الخاص بهذه العملية مما أدى إلى عزوف الشباب في المشاركة في العملية الانتخابية.

السؤال رقم "11":

عبر افرد العينة من خلال الإجابة على سؤال رقم "11" الأسباب التي ستدفع بك للانتخاب مستقبلا وكانت اغلب إجاباتهم :

- تغير الأوضاع السياسية الراهنة منها: الحكومة الحالية التي لا تفتقد لعنصر الشباب، ومن ما آلات إليه قوانين الدستور التي لا تخدم فئة الشباب وضمان انتخابات نزيهة، عبروا عنها بعدم إدراج فئة الشباب في اللجنة الوطنية والولائية لمراقبة ومتابعة عملية الانتخاب.

– وجود أحزاب ذات مصداقية، تعتمد وتراعي في ترشيحاتها على فئة الشباب وتكون حاملة لمطالب الشباب في برامجها ومدافعة عنهم.

2– مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات:

نستنتج مما سبق أن العزوف الانتخابي يرتبط ارتباطا وثيقا بالاغتراب السياسي، ذلك أن المغتربون نجدهم أقل مشاركة حينما يشعر الفرد بتراجع في مواطنته، خاصة وأن صوته غير مسموع وغير معمول به، بحيث يعجز من التأثير في صنع القرار وتقرير مصيره، وما يدور حوله من أحداث ما يؤدي لعدم الإدلاء بأصواتهم في الاستحقاقات الانتخابية بسبب اللامبالاة وعدم اهتمامهم بالأحداث السياسية الراهنة وكل ما له علاقة بالسياسة.

فاللامبالاة يمكن إرجاعها لانعدام التنشئة السياسية، إضافة لتقصير أداء المسؤولين المهامهم تجاه المواطنين واستغلال لمناصبهم الشخصية بدلا الاهتمام بالمصلحة العامة، هذا ما أدى للنظام السياسي يكسب صفة الشرعية المنقوصة (عدم أهلية الحكام في تسيير شؤون المجتمع).

فالتنشئة السياسية تلعب دورا بارزا وفعالا في تنمية عملية المشاركة من خلال كسب وعي سياسي وكفاءة شخصية، تضفي الثقة في النفس، وبالتالي تربط المواطن بكل ما هو إيجابي في مشاركته وانخراطه في العمل السياسي.

3- اقتراحات الدراسة:

من خلال دراستنا لظاهرة العزوف الانتخابي نقدم بعض الاقتراحات إلى اقتراحات الطلبة وآرائهم، نوصي في آخر بحثنا بجملة من التوصيات للخروج من هذه الفجوة العميقة التي تشهدها الجزائر وهي كالتالي:

- التركيز في التعليم في جميع مراحله لكونه ينمي الوعي السياسي للفرد و جوانب الانتماء لديه والابتعاد عن الاغتراب بكل أنواعه خاصة السياسي.

- دراسة الأسباب التي أدت إلى وجود العوامل المؤثرة في الاغتراب السياسي و المشاركة السياسية حتى يتسنى معالجتها.

إصلاح القوانين الانتخابية التي بدورها تمهد من نشر ثقافة المشاركة وضمان انتخابات نزيهة وحرة للشعب حول تأديتها بشكل صحيح واسترجاع الثقة بالنظام السياسي.

ضرورة تفعيل زمرة الشباب في تقليد المناصب السياسية الهامة. تعزيز المواطنة لديهم من خلال بث الروح الوطنية وتعميق روح الانتماء للقضايا الوطنية.

تفعيل دور الطلبة في النشاط السياسي بمختلف جوانبه، سواء النشاط الوطني العام أو النشاط من خلال منظمات أو أحزاب سياسية، ذلك بفرض المشاركة الفاعلة للمجتمع الطلابي والشبابي في العملية السياسية ومعرفة الاحتياجات الأساسية للطالب.

الخاتمة

الخاتمة :

سلبا على ظاهرة العزوف من خلال عدة مظاهر، كالعزوف عن التصويت في الانتخابات والتغيب عن العملية الانتخابية والاقتراع فيها، حيث يؤثر في عملية مشاركة الفرد في الاستحقاقات الانتخابية ذلك ينمي الإحباط الذي يتولد عنه سلوكا يتميز بالغضب والاحتجاج المترتب عنه ازدياد عدم الاستقرار السياسي. فالحياة الديمقراطية السلمية ترتكز على اشتراك المواطنين في عملية التنمية وهي وسيلة كذلك في يد المواطن لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق الرضا النفسي للأفراد وتقوية إحساسهم بالمواطنة، بذلك يدرك المواطنون أهميتها وممارسة طرقها وأساليبها ، حينئذ تتأصل فيهم عاداتها وقيمها وتصبح جزءا من ثقافتهم وسلوكهم.

فبعد القيام بدراسة الفرضيات المصاغة في أول الدراسة قد تم التوصل إلى مجموعة استنتاجات وهي غياب مبدأ التداول علي السلطة ما أدي إلي عزوف الشعب عن الفعل السياسي ، إخفاق تام في تحقيق نسبة نمو اقتصاد تليق بقدرات البلاد والإخفاق في إيجاد حلول حول مشاكل البطالة, السكن ... إضافة لتفشي ظاهرة هدر المال العام و عدم تفعيل آليات الرقابة البعدية والقبلية للموارد المخصصة للمشاريع الاقتصادية مع فشل الدولة في منح الإمكانيات الخاصة المجال الحملات الانتخابية ذلك من وسائل إعلامية أو رسائل نصية لتعبئة الرأي العام والمشاركة في الانتخابات.

فالخروج من دائرة الشعور بالاغتراب السياسي والعزوف الانتخابي والاندفاع نحو المشاركة السياسية يقتضي تصحيح مجمل هذه النتائج، فابتعاد الفرد عن السلبية واللامبالاة ومن ثم إقباله على المشاركة يعتمد على الفعالية السياسية، فحتى تتحقق هذه الأخيرة وتؤدي غايتها النبيلة، لا بد وأن يشعر الأفراد داخل المجتمع بالقدرة على التأثير في مجريات الحياة السياسية، فهذا الشعور ما يسمي بالمواطنة المعتبر كركيزة أساسية لأي نشاط سياسي

.

.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

1)إبراهيم بدرويش، القانون الدستوري، النظرية العامة والرقابة الدستورية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1.

2)ادمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري ـ النظرية القانونية في الدولة وحكمها ـ.الجزء2، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1971.

3)الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999

4)أندرو رينولدز وآخرون، أشكال النظم الانتخابية: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ترجمة أيمن أيوب، منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ستوكهولم ،ط2، 2010.

5)بوحنية قوي وآخرون، الانتخاب وعملية التحويل الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة ،دار الراية للنشر والتوزيع، عمان،2012.

6)حروش رابح ، تحليل اجتماعي للمشاركة السياسية للشباب الجزائري ، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، العدد16، جامعة باتنة الجزائر ، مطبعة القدس ، 2007 .

7)خالد احمد الشنتوت، الانتخابات أمانة وشهادة، د ن، ط 3، 2008.

8)خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ، ط2، 2011.

9)دستور الجمهورية الديمقراطية الشعبية الصادر بموجز المرسوم الرئاسي رقم 96 ـ 438 مؤرخ في 1996/12/7.

10) رابح كمال العروس، المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر، دار قرطبة، الجزائر، ط 1، 2007.

11) راضية أبو زيان ، المواطنة والمؤسسات التعليمية في الجزائر: المجلة العربية لعلم الاجتماع، ع6، 2009.

12) ربيعي عائشة، الثقافة السياسية وإشكالية الممارسة الانتخابية في الجزائر، مذكرة ماستر(جامعة المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012-2013.

13) روبرت م. ماكيفر، تكوين الدولة، ترجمة حسين صعب، دار العلم للملايين، لبنان، ط2، 1984.

14) ريموند وولفينغز، سيفن رونستون،1980،من يصوت، ترجمة: فؤاد سروجي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

15) سعد إسماعيل علي، أصول الاجتماع السياسي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1981.

16) سلمى الإمام، سمير بارة، السلوك الانتخابي في الجزائر دراسة في المفهوم والأنماط والفواعل، مجلة دفاتر السياسية والقانون، ع.01،جوان 2009.

17) سميرة بارة، سامية لمياء، النماذج الانتخابية نحو مقارنة ميدانية في تحليل النماذج الانتخابية في الجزائر، في: دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص ، جامعة قاصد مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2011.

18) شاقا فرانكفورت، دافيد ناشيماز، طرائف البحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة ليلا الطويل، دمشق، ورد للنشر والتوزيع، 2004.

19) عائشة ربيعي، الثقافة السياسية وإشكالية الممارسة الانتخابية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2012-2013.

20) عبد الغاني عبد القادر، محاضرات في النظم السياسية المقارنة، كلية العلوم السياسية، سعيدة، 2008.

21) عبد الغني بسيوني عبد الله ، النظم السياسية والقانون الدستوري، الدار الجامعية للطباعة والنشر، لبنان، د ط، د ت.

22) عبد المؤمن عبد الوهاب، النظام الانتخابي في التجربة الدستورية في الجزائر: مقاربة حول المشاركة والمنافسة السياسية في النظام السياسي الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة الإخوة متنوري قسنطينة ـالجزائر. كلية الحقوق، 2006 -2007.

23) عبدالوهاب دربال ، الديمقراطية بين الادعاء والممارسة ، دار قرطبة ، الجزائر، ط 1 ، 2007.

24) عبدون ديهية، هندل صونيه، الاغتراب السياسي دراسة حالة العزوف الانتخابي في الجزائر(ماجستير ، سياسة عامة وإدارة الجماعات المحلية ، قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2018/2017.

25) عصام بن شيخ، الانتخابات الرئاسية في الجزائر: دراسة في السلوك الانتخابي، مجلة الديمقراطية، ع8، 5جوان2018.

26) علي الدين هلال، نيفيف مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت، 2002.

27) فهد بن صالح بن عبد العزيز العجلان، الانتخابات وأحكامها في الفقه الإسلامي، دار كنوز إشبيليا، المملكة العربية السعودية،ط1429،1ه،ص13.

28) فؤاد مطير الشمري، التجارب الانتخابية في العالم، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، د ط، 2011.

29) ليلة باندو، سميرة صبايحي، أزمة المشاركة الانتخابية في منطقة القبائل: دراسة مسحية على عينة من مواطني ولاية تيزي وزو 1990-2015، مذكرة ماستر(جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016.

30) القانون العضوي 01.12 مؤرخ في 14يناير 2012 المتضمن نظام الانتخابات.

31) القانون رقم 10/11 مؤرخ في 22 يوليو 2011 يتعلق بالبلدية، جريدة رسمية رقم 37 المؤرخة في 03 جويلية 2011.

32) محمد رفعة عبد الوهاب، الأنظمة السياسية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004.

33) محمد سعد أبو عمود وآخرون، السياسة بين النمذجة والمحاكاة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004.

34) محمد سليم محمد عزوي، الوجيز في نظام الانتخاب، دار وائل للنشر،عمان،ط1، 2000

35) محمد فرغلي محمد علي، نظم وإجراءات انتخاب أعضاء المجالس المحلية في ضوء القضاء والفقه (دراسة تأصيلية وتطبيقية لنظام الانتخاب المحلي في مصر ودول الغرب)، دار النهضة العربية، القاهرة

36) محمد فريد عزي، الأجيال والقيم: مقاربة للتغير الاجتماعي والسياسي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي، جامعة السانيا وهران، كلية العلوم الاجتماعية ،قسم علم الاجتماع، 2008.

37) مختاري زولة ،النظام الانتخابي في الجزائر طبقا لقانون العضوية 12-01، ماجستير، تسيير وإدارة الجماعات المحلية، العلوم السياسية ، الحقوق والعلوم السياسية ، 2013-2014.

38) مراد بن سعيد، "الانتخابات الرئاسية الجزائرية: تراجع أم تقدم؟"، مجلة العربية للعلوم السياسية، ع43، صيف2014.

39) مري عبد المؤمن، "البطالة وأثرها على المشاركة الانتخابية"، مجلة دراسة في علم اجتماع المنظمات، ع.01، 2017.

40) منتديات ستار تايمز، أرشيف: شؤون قانونية، 17جانفي2017، 21 http://www.startimes.com/ ?t=30851386 سا.

41) منتديات طموحنا(أحسن موقع جزائري للدراسة والنجاح)، 30جانفي18،2017سا www.tomohna.net/vb/ Showthread.php ?t=123

42) موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج سعد، المؤسسات الجمعية للدراسة والنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 1992.

43) مولود زايد الطبيب، التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع، المؤسسة العربية الدولية للتوزيع،الأردن،2001.

44) هشام محمود الأقدامي، قضايا الاغتراب في الفكر السياسي والاجتماعي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2012.

45) هيفاء دهويب، المواطن والانتخابات البلدية: في جدلية المشاركة والعزوف، مجلة نوات، 5 جانفي 2018.

46) يحي بن يمينة، "**السلوك الانتخابي عند الشباب في الجزائر . شباب مدينة وهران نموذجا**"، مذكرة ماجستير بوهران، علم الاجتماع السياسي، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، 2013-2014.

47) يحيى بن يمينة، السلوك الانتخابي عند الشباب في الجزائر- شباب مدينة وهران نموذجا-،(ماجستير، علم الاجتماع السياسي، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، 2013-2014.

الملاحق

جامعة المسيلة

كلية الحـقوق

قسم علوم الإعلام و الاتصال

استمارة استبيان

حول:

ظاهرة عزوف الشباب الجزائري عن المشاركة في الانتخابات

شباب مدينة المسيلة نموذجا

أخي الطالب أختي الطالبة:

في إطار إنجاز مذكرة تخرج ليسانس تخصص اتصال تحت عنوان (تحقيق صحفي مكتوب حول أسباب عزوف الشباب عن الانتخاب)، نضع بين أيديكم هذه الأسئلة راجين منكم الإجابة عليها بعد قراءتها بدقة، ثم وضع علامة (X) في الإجابة التي تعبر عن رأيك.

وأننا نشكركم كثيرا على تعاونكم وأقدر بعمق المساعدة التي قدمتموها لإنهاء المشروع البحثي.

من اعدد الطلبة: **إشراف الأستاذ:**

- هجولي خديجة **رضوان الربيع**

- معوش عبد الحق

- مرزوق فارس

أولا: البيانات العامة.

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- العمر: .....

3-المستوى التعليمي: .....

ثانيا: أسئلة المقابلة

4- هل تمتنع عن التصويت؟ دائما ☐ أحيانا ☐ غالبا ☐

5- ما رأيك في العملية الانتخابية في الجزائر؟

نزيهة ☐ نزيهة إلى حد ما ☐ مزورة ☐

6- هل قمت بالتصويت في الانتخابات الرئاسية 2019؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم ماهي الأسباب التي دفعتك للتصويت؟

.....

7- هل تتابع نشاطات الأحزاب السياسية بالجزائر؟

دائما ☐ أحيانا ☐ غالبا ☐

8- هل تنتمي إلى حزب سياسي معين؟ نعم ☐ لا ☐

9- هل تعبر الأحزاب السياسية عن أشغال المواطنين؟

دائما ☐ أحيانا ☐ غالبا ☐

10- هل امتناعك عن التصويت هو ناتج عن:

- عدم اقتناعك بأهميته في إحداث التغيير ☐
- طريقة للاحتجاج على الوضع السياسي ☐
- اللامبالاة ☐

11- ما هي الأجواء التي ستدفع بك للانتخاب مستقبلا؟

.....

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير	
الإهداء	
مقدمة	**أ**
الفصل الأول: الإطار المنهجي	
1-الإشكالية	**4**
2- تساؤلات الدراسة	**4**
3- أهداف الدراسة:	**5**
4- أهميـــــة الدراسة	**5**
5- أسباب اختيار الموضوع	**5**
6- حدود الدراسة	**6**
7- نوع الدراسة ومنهجها	**6**
8- أدوات جمع البيانات	**8**
9- مجتمع وعينة الدراسة	**8**
10-تحديد المفاهيم والمصطلحات	**8**
11-الدراسات السابقة	**10**
الفصل الثاني: الإطار النظري	
تمهيد	**11**
1- تعريف الانتخاب	**12**
2- نشأة وتطور مفهوم الانتخابات	**12**
3- أنواع وأساليب الانتخابات	**14**
4- أهمية الانتخابات وطبيعتها	**16**
5- الطبيعة القانونية للعملية الانتخابية في الجزائر	**19**
6- مفهوم العزوف عن الانتخاب	**23**
7- أنواع وأشكال العزوف الانتخابي	**24**

8- أسباب العزوف الانتخابي 26
9- النماذج النظرية المفسرة للسلوك الانتخابي 27
10- أوضاع البيئة السياسية وأثرها على السلوك الانتخابي عند الشباب 30
11- انعكاسات الوضع الاجتماعي والاقتصادي للشباب على سلوكهم الانتخابي 34
12- واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات الرئاسية 2014 36
13- الحلول المقترحة لمواجهة العزوف الانتخابي 40
الفصل الثالث: الإطار التطبيقي
1-عرض نتائج البيانات 43
2- مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات 48
3- اقتراحات الدراسة 49
خاتمة 51
قائمة المراجع
فهرس المحتويات